



جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

دور لجنة التدقيق في شركات الإسمنت المساهمة العامة في تحسين نظم

الرقابة الداخلية

دراسة ميدانية على شركات الاسمنت في الاردن"

*The Role Of The Audit Committee In Cement Corporations to
Improve Internal Control Systems: Empirical Study on Cement
Corporations in Jordan*

إعداد الطالب

موسى يوسف فرح

المشرف

الأستاذ الدكتور/ يوسف سعادة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة العلوم التطبيقية

اتحاد الجامعات العربية

الجامعة الأردنية/ مركز صندوق إيداع الرسائل الجامعية

نموذج تفويض

أنا: موسى يوسف موسى فرح

أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص عند الطلب.

التوقيع:

التاريخ:

Association of Arab Universities the University of Jordan

Authorization form

I m Mousa Yousef Farah

Authorize The University of Jordan to Supply copies of my Thesis dissertation to libraries or establishments or individual on request.

Signature:

Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمادة البحث العلمي والدراسات /ماجستير محاسبة

قرار لجنة المناقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة رسالة الماجستير للطالب موسى يوسف موسى فرح

بتاريخ 2012/11/5 وكانت اللجنة مكونة من :

أ.د يوسف سعادة مشرفا ورئيسا

أ.د جبرائيل كحالة عضوا

د. علا خريسات عضوا

د. محمد رضوان حلوة حنان عضوا

وبعد المداولة توصي اللجنة بالقرار التالي:

منح الطالب درجة الماجستير بالمحاسبة

اعضاء اللجنة:

رئيس اللجنة:

رئيس اللجنة أ. د يوسف سعادة التوقيع:.....

عضو أ. د جبرائيل كحالة التوقيع:.....

عضو د . علا خريسات التوقيع:.....

عضو د. محمد رضوان حلوة حنان التوقيع:.....

الإهداء

إلى روح والدي العزيز

إلى روح والدتي العزيزة

إلى روح أخي العزيز

إلى الغالية زوجتي اعترافاً بدورها وصبرها أثناء رحلتي العلمية الطويلة.

إلى أبنائي الأعزاء

إلى كل باحث وطالب علم.....

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الذي أعانني على إكمال هذه الرسالة وأخرجها إلى حيز الوجود.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور يوسف سعادة على إشرافه على هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة لمجهودهم الكبير

جزاهم الله عنا خير الجزاء

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	نموزج تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	نموزج الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	تحديد المصطلحات
10	الدراسات السابقة
29	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
30	منهجية البحث
30	أدوات التحليل الإحصائي
31	مجتمع وعينة الدراسة
32	الفصل الثاني: الإطار النظري
33	1- المقدمة
35	2- تعريف لجنة التدقيق
35	3- نشأة لجان التدقيق

الصفحة	الموضوع
38	البواعث التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق
38	أهمية لجان التدقيق
39	أهداف لجان التدقيق
42	النظام الأساسي للجنة التدقيق
42	مهام لجان التدقيق
46	مهام لجان التدقيق وفقاً للحاكمة المؤسسية
47	مهام لجان التدقيق وفقاً للتشريعات الأردنية
49	الشروط الواجب توفرها في لجان التدقيق
50	شروط اللجنة اللازمة لتوفير الحاكمة المؤسسية وفقاً لمتطلبات سوق ناسداك للأوراق المالية
52	شروط اللجنة اللازمة لتوفير الحاكمة المؤسسية وفقاً لتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لهيئة الأوراق المالية
55	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
56	الدراسة الميدانية
56	المقدمة
57	خصائص عينة الدراسة
60	اختبار الثبات
61	عرض نتائج الدراسة
67	اختبار الفرضيات
73	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
74	النتائج
75	التوصيات
76	المصادر والمراجع
84	الملاحق
90	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
57	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	جدول (1)
57	توزيع العينة حسب التخصص	جدول (2)
58	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	جدول (3)
58	توزيع العينة حسب الخبرة في العمل	جدول (4)
59	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة في الشركة	جدول (5)
60	اختبار الثبات	جدول (6)
61	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (1)	جدول (7)
62	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (2)	جدول (8)
63	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (3)	جدول (9)
64	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (4)	جدول (10)
65	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (5)	جدول (11)
66	التوصيف الإحصائي في أسئلة الفرضية (6)	جدول (12)
67	نتائج اختبار الفرضية الأولى	جدول (13)
68	نتائج اختبار الفرضية الثانية	جدول (14)
69	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	جدول (15)
70	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	جدول (16)
71	نتائج اختبار الفرضية الخامسة	جدول (17)
72	نتائج اختبار الفرضية السادسة	جدول (18)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
5	نموذج الدراسة	1

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
85	استبانة الدراسة	1
92	نتائج التحليل الإحصائي	2

دور لجنة التدقيق في شركات الإسمنت المساهمة العامة في تحسين نظم الرقابة

الداخلية

"دراسة ميدانية على شركات الاسمنت في الاردن"

إعداد الطالب: موسى يوسف موسى

إشراف الأستاذ الدكتور: يوسف مصطفى سعادة

ملخص

تأتي هذه الدراسة لأهمية لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة وتمت الدراسة على شركة الإسمنت الأردنية المساهمة العامة لأفراج الأردن وعلى كافة المعلومات المتعلقة بلجان التدقيق المنبثة عن مجلس الإدارة لما لها دور فعال في كفاءة نظم الرقابة الداخلية والخارجية.

تم توزيع 60 استبانة متضمنة عدة أسئلة عن الدور الفعال للجان التدقيق في الشركة وتم توزيعها على المدراء الماليين ورؤسا الاقسام الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في الشركة وتم توزيع الاستبانة على مدراء وموظفي مكتب التدقيق الخارجي .

تم استخدام الأساليب الاحصائية والأسلوب التحليلي لاختيار فرضيات الدراسة. وبعد تحليل نتائج الاستبانة توصلت الدراسة بأن هناك مجموعة من الأنشطة التي تمارسها لجان التدقيق تؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وتقدم الدراسة في ضوء تلك النتائج بعض التوصيات ومن أهمها: ان يتم الاشراف من قبل هيئة الأوراق المالية على عمل اللجنة من حيث الاجتماعات وتعين موظفيها ومتابعة التوصيات التي تنبثق عنها لمجلس الادارة. وان يكون للجنة دور فعال في كافة الأمور التي تهم المستثمرين والأطراف التي تتعامل مع الشركة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

ظهرت فكرة تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة تبعاً للأحداث المتعاقبة التي شهدها العالم في أواسط القرن الماضي. وزاد الاهتمام بها كثيراً في أواخر ذلك القرن، إذ كان قراراً من الضروري اتخاذه نتيجة التطورات الكبيرة والسريعة في الأسواق المالية وكبر حجم الأسواق في قطاعات الأعمال التجارية والصناعية والخدمية وظهرت الشركات الضخمة والعملاقة ومتعددة الجنسيات والقابضة والمسيطر جزئياً أو كلياً على شركات أخرى، لذلك كان لابد من وجود ضوابط وقوانين ومعايير رقابية ذات فاعلية وكفاءة جادة لضبط ورقابة هذه الشركات التي تستحوذ على مدخرات وثروات المستثمرين وأصحاب العلاقة من حملة الأسهم والمقرضين والممولين وصولاً إلى الجهات الحكومية، مما ساعد على عقد اتفاقيات في قطاعات الأعمال والأسواق المالية وبين الدول وظهرت منظمات عديدة كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة.

إن نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الخارجي لم يساهما في منع حالات التعثر والفسل المالي في كثير من الشركات العالمية بشكل فعال أو كاف بسبب التحايل والتلاعب والغش الذي يقوم به بعض المديرين والموظفين في الشركات عن طريق نفوذهم أو قدرتهم على تخطي بعض أنظمة الرقابة بطريقة لا يمكن اكتشافها من قبل المدقق الخارجي، كما يشهد موضوع استقلالية المدقق الخارجي اهتماماً متزايداً من قبل منظمات وحكومات دول العالم وهيئاتها المهنية، بعد أحداث انهيار شركة التدقيق "آرثر أندرسون" التي كانت تصنف قبيل انهيارها في الترتيب الأول عالمياً من بين مكاتب التدقيق الخمسة الكبار في العالم آنذاك. (السويطي، 2006).

مشكلة الدراسة:

يوجد اهتمام متزايد في الدول المتقدمة والنامية بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في فحص نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها.

إلا أنه وعلى الرغم من هذا الاعتراف بأهمية قيام لجنة التدقيق بفحص نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها، فإنه لا يوجد تحديد واضح لأبعاد هذا الدور فيما يتعلق بالأنشطة التي ينبغي أن تمارسها لجنة التدقيق لتحقيق الكفاءة والفاعلية لنظم الرقابة الداخلية.

لذا تأتي الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- هل هناك إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية نظم الرقابة

الداخلية في الشركة؟

2- هل تساهم لجنة التدقيق بالمحافظة على استقلالية المدقق الداخلي والخارجي؟

3- هل يتأثر دور لجنة التدقيق بالمؤهلات العلمية والعملية لموظفيها؟

4- هل يتأثر دور لجنة التدقيق بالهيكل التنظيمي للشركة؟

5- هل هناك علاقة بين كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية للشركة؟

6- هل هناك تباين بين آراء مدققي الحسابات وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأنشطة التي تمارسها

لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية؟

أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في تحديد الدور الواجب على لجنة التدقيق القيام به لتحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركة، إذ إن تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها يعد أمراً مهماً وحيوياً لكل من الإدارة وأصحاب المصلحة في الشركة، وتتجلى أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

- 1- إن مسؤولية تصميم وتحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها تقع على عاتق إدارة الشركة التي تمارس نشاطها في بيئة متغيرة مليئة بالمخاطر والتحديات وتحت ضغوط قوية من جانب أطراف متعددة من أجل تحسين جودة المخرجات المحاسبية.
- 2- يوجد اهتمام متزايد في الدول بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص نظام الرقابة الداخلية بغية تحسينها بفحص نظم الرقابة الداخلية المطبقة في (Treadway) وتطويرها باستمرار. هذا وقد أوصت لجنة الشركات، بالتأكد من أنها توفر تأكيداً معقولاً بخصوص عدم وجود تحريفات في التقارير المالية أو اكتشافها بمجرد حدوثها إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة.

- 3- وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور لجنة التدقيق في تحسين نظم الرقابة الداخلية. فإنه لا يوجد تحديد واضح لأبعاد هذا الدور فيما يتعلق بالأنشطة التي تمارسها اللجنة وتؤدي إلى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها المطبقة في الشركة.

أهداف الدراسة:

يكمّن هدف الدراسة في التعرف على الأنشطة التي يمكن أن تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في شركة لأفارج الإسمنت الأردنية وفعاليتها من خلال النقاط التالية:

- 1- التعرف على الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق في الشركة.
- 2- دراسة الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق من خلال موقعها في الهيكل التنظيمي داخل الشركة.
- 3- دراسة الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق لتوفير الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً.
- 4- دراسة الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق لتوفير الاستقلالية للمدقق الداخلي والخارجي.
- 5- التعرف على السياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة وتأثيرها على كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

نموذج الدراسة:

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة

لجنة التدقيق



1. الإجراءات التي تمارسها لجنة التدقيق
2. المؤهلات العلمية لموظفي لجنة التدقيق
3. الخبرات العملية لموظفي لجنة التدقيق
4. الهيكل التنظيمي للشركة.
5. السياسات المحاسبية لإدارة الشركة.
6. الاستقلالية للمدقق الداخلي والخارجي.
7. الأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

1- لا توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة تصميم نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركة.

2- لا تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وبالتالي لا يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

3- لا يتأثر دور لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية لموظفيها وبالتالي لا يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

4- لا يتأثر دور لجنة التدقيق بالهيكل التنظيمي لدى الشركة وبالتالي لا يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية وبالتالي تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات وإدارة الشركات فيما يتعلق بأنشطة لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

تحديد المصطلحات

لجنة التدقيق:

هي مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤوليات وطرق القيام بها. تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة كما أنها تعمل حلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن المهمات الأخرى مراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق، ومراجعة نتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية .

فاعلية لجان التدقيق:

حيث عرفت فاعلية لجان التدقيق بأنها "مقياس لمدى تنفيذ لجان التدقيق للنشاطات أو المهام المطلوبة أو المتوقعة منها من قبل مجلس الإدارة، وهذه النشاطات تتمثل في تعيين المدققين الخارجيين والاستشارات مع المدققين الداخليين والخارجيين، والمبادرة بالتحقيق بالفساد والخداع المتوقع وإبلاغ الإدارة العليا بنتائج التدقيق".

الاستقلالية:

الاستقلالية هي حالة ذهنية يتخذ المدقق الخارجي حيالها وجهة نظر غير متحيزة في تنفيذ اختبارات التدقيق وتقييم النتائج، وإصدار تقرير التدقيق، دون أن تؤثر فيه أية ضغوط أو دوافع أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه في البيانات المالية. كما تعني الاستقلالية في الظاهر، أن يبدي مستخدمو البيانات المالية المدققة ثقتهم في تلك الاستقلالية، ويطمنون إلى وجودها الفعلي، من

خلال تأكدهم من عدم وجود أي تأثير في رأي المدقق بسبب وجود علاقات حميمة أو مصالح مباشرة، أو مصالح مادية غير مباشرة مع الشركة أو إدارتها تؤثر في رأيه في التقرير، حتى يتمكن من إبداء رأيه المهني المحايد من خلال أنشطة تدقيق موضوعية مستقلة دون تحيز. (السويطي، 2006)

الدليل أو الميثاق المكتوب للجنة التدقيق:

يمكن تعريفه على أنه مرجع مكتوب وموجه للجان التدقيق في تنفيذها لمسؤولياتها، إذ يعمل على تعزيز فاعليتها، ويصف كيفية تشكيلها، كما يحدد مصادر البيانات التي يستطيع أعضاء اللجان الرجوع إليها .

كما عرف بأنه منهج رسمي مكتوب، يحدد واجبات لجنة التدقيق، وعدد مرات اجتماعها في كل عام، إذ يساعد المساهمين على تقييم دور اللجنة ومسؤولياتها (Rouse & et. Al. 2000). ويرى الباحث أن الدليل المكتوب وثيقة رسمية يتم وضعه مسبقاً، لتحديد واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق حسب طبيعة نشاط وحجم الشركة، وعدد مرات اجتماع اللجنة، وعدد أعضاء اللجنة ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية، كما يحدد سلطة وصلاحيات تلك اللجنة المخولة لها بصورة يمكن فيها تقييم أدائها.

الحاكمية المؤسسية:

"الحاكمية المؤسسية هي حقل من حقول المعرفة، يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة والأطراف الأخرى من جهة أخرى، والتي تبحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام آلية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، والتصاميم التنظيمية، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف بما فيها تحسين الأداء المالي،

فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم".

التدقيق الداخلي:

عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف في 2005/8/16 لميثاق الويبو أن التدقيق الداخلي "عملية مستقلة وموضوعية واستشارية ترمي إلى رفع أعمال أية منظمة وتحسينها، وتساعد في تحقيق أهداف المنظمة بتطبيق منهج منظم ومضبوط لتقييم فعالية إجراءات تقدير الخطر وأنشطة المراقبة وحسن الأداء ولتحسين تلك الإجراءات والأنشطة.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (المنيف والحميد، 1998). بعنوان: "مهام لجان التدقيق ومعايير اختيار أعضائها" جرت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية إذ هدفت إلى وضع مقترح لوظائف لجان التدقيق ومعايير أساسية في اختيار أعضائها، واستخدم الباحث الأسلوب المسحي باستخدام الاستبانة في استخلاص النتائج، إذ تكونت عينة الدراسة من (268) مفردة اشتملت على محاسبين قانونيين ومديرين لشركات مساهمة عامة ومستخدمي القوائم المالية. واستخدم الباحث أسلوب الإحصاء الوصفي إذ ركزت الاستبانة في قسمها الأول على وظائف لجان التدقيق من حيث الإشراف على مهماتها المتعلقة بالمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، وإعداد الحسابات ووظائف تتعلق بالقرارات المالية، وكانت من نتائجها أن (21) وظيفة حصلت على تأييد أغلب آراء المشاركين كفئة واحدة منها، (11) وظيفة نالت تأييداً دون وجود تباين في وجهات نظر فئات العينة، مثل تقييم أداء المدقق وفحص نتائج التدقيق وإبداء الرأي في قرار مجلس الإدارة بعد اتخاذها وغيرها من الوظائف وهناك (10) وظائف كان لها تأييد من قبل مشاركين كفئة واحدة مع وجود تباين إحصائي مهم بين آراء الفئات المختلفة لعينة الدراسة، ومن هذه الوظائف المشاركة في اختيار المدقق الخارجي وفحص وتحليل نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة وفاعلية أداء الإدارة، أما القسم الثاني للاستبانة، ركزت على معايير اختيار أعضاء لجان التدقيق وهو معيار المؤهل العلمي، والخبرة العملية، وملكية العضو لأسهم في الشركة، والتفرغ والاستقلالية، والمهنة الحالية، والعمر إذ كانت الشهادة الجامعية الأولى تخصص محاسبة والخبرة العملية تتعلق بالأعمال المالية والاستقلال وان تكون المهنة الحالية محاسباً قانونياً كمعايير أساسية لاختيار أعضاء لجان التدقيق، أما بالنسبة لمعيار التفرغ وملكية العضو لأسهم الشركة وعمر العضو لا يجدها المشاركون شروطاً

مهمة لاختيار أعضاء اللجان، كما أوصت الدراسة الجهات المعنية ذات الاختصاص ببحث إمكانية جعل مثل هذه الوظائف والمعايير مقترحة ملزمة للشركة العامة المساهمة السعودية.

2. دراسة (جمعة، 1999). بعنوان: "نحو تحقيق فاعلية وكفاية لجان التدقيق لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز القصور الذي يشوب مهمات لجان التدقيق، وتبني وجهة نظر بديلة تنادي بتحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات المنوطة بهذه اللجان، وبيان الدور المقترح لها لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، اعتماداً على النماذج المطبقة في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، وتناولت الدراسة أمرين رئيسيين:

الأمر الأول: تقييم مدى ملاءمة لجان التدقيق في البيئة الأردنية.

الأمر الثاني: اقتراح إطار استراتيجي للجان التدقيق لدعم الرقابة في الشركات المساهمة العامة، واهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

- إن النموذج الأردني للجان التدقيق يشوبه العديد من القصور من حيث عدم تحديد مصادر موارد اللجنة لتسيير أعمالها، وعدم تحديد مؤهلات أعضائها، وعدم تحديد مسؤولياتهم (المدنية والجنائية والتأديبية). كما أن تكاليف اللجنة على ضوء المهمات غير المحددة وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية رقم (1) لعام 1998 تفوق المنافع المترتبة على إنشائها وتطبيقها.

- إن النموذج الأردني لم يحدد وظيفة لجنة التدقيق من حيث اعتبارها وظيفة استراتيجية أو تنفيذية أو استشارية، وتعد لجنة دون سلطة مباشرة، وإنما تستمد سلطتها من مجلس الإدارة.

- أنه على الرغم من أن موضوع لجان التدقيق لم يلق الاهتمام الكافي من البحث والتقنين في الدول العربية عامة وفي الأردن بصفة خاصة، إلا أن هناك اهتماماً عالمياً وقومياً ومحلياً بمفهوم هذه اللجان يتسع مداه، نظراً لما تحقّقه تلك اللجان من منافع لجميع ذوي المصالح في الشركة.

3. دراسة (الفرح، 2001). بعنوان: مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية": دراسة ميدانية تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتحديد أهم العوامل التي تعزز فاعلية هذه اللجان من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي في عينة من الشركات التي يوجد بها لجان تدقيق البالغ عددها (29) شركة للعام (2000) ومكاتب تدقيق حسابات هذه الشركات البالغ عددها عشرة مكاتب تدقيق وأعضاء لجان التدقيق الذين أمكن توجيه الاستبانات إليهم. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تتمتع لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية بالفاعلية من وجهة نظر التدقيق الداخلي بينما لا تتمتع بالفاعلية من وجهة نظر التدقيق الخارجي.

- تبين أن العوامل التي تعزز فاعلية لجان التدقيق مرتبة حسب الأهمية هي:

1- امتلاك أحد أعضاء اللجنة لخلفية مالية أو محاسبية.

2- استقلالية أعضاء لجنة التدقيق عن الإدارة.

3- وجود دليل مكتوب للجنة التدقيق والإفصاح عن وجود دليل مكتوب لمهمات وواجبات هذه اللجنة.

4- تجاوز عدد مرات اجتماع لجان التدقيق عن أربع مرات في السنة.

5- مقدرة اللجنة على تعيين وتغيير وإنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي.

6- مقدرتها على اقتراح تعيين كل من المدقق الخارجي وتحديد أتعابه.

لكنها كشفت من جهة أخرى بأن زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى أكثر من ثلاثة أعضاء لا يعزز فاعلية اللجان.

4. دراسة (وراد، هلاي 2003) بعنوان: "نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرارات الداخلية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي".

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق والتحكم المؤسسي كمدخل لدعم كفاءة القرارات الإدارية وخاصة تلك القرارات المتصلة بالاستثمار، إذ اقتصر البحث على عرض نموذج وصفي مقترح دون اختباره ميدانياً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تأخر اهتمام المجمع العلمية والمنظمات المهنية في الفكر المحاسبي بتوصيف وتحديد مفهوم محدد للتحكم المؤسسي وخاصة في إطار علاقته بلجان التدقيق.
- ازدياد حدة الفجوة بين إدارة منظمات الأعمال وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، في الشركات المساهمة نتيجة غياب الأطر التنظيمية والمحاسبية والرقابية التي من بينها لجان التدقيق لعملية التحكم المؤسسي.

5. دراسة، (الوردات، 2003) بعنوان: "لجان التدقيق بين الواقع والطموح".

اعتمد الباحث في الحصول على المعلومات من خلال المقارنة والبحث والتقييم لتحديد

كفاية وفاعلية مهمات لجان التدقيق، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ما يلي:

1- القصور في مهمات لجان التدقيق وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية.

2- الدور الريادي المقترح للجان التدقيق لكي تضمن فعاليتها وكفاءتها.

واستخلصت الدراسة النتائج التالية:

1. يلقى موضوع لجان التدقيق اهتماماً كبيراً في الأردن كما أن الاتجاه المتزايد نحوه على مستوى

التنظيمات الاقتصادية ظاهرة يجب أخذها بعين الاعتبار كذلك شهدت تطوراً ملموساً في إطار

التشريعات المعاصرة للشركات، وعلى مدققي الحسابات، كما تعددت الجهات الرقابية (وزير

الصناعة والتجارة - مراقب الشركات + هيئة الأوراق المالية).

2. إن تشكل لجان التدقيق في الأردن يتطلب التحديد والوضوح للسلطة والمسؤولية.

3. إن وظيفة لجنة التدقيق لم تحدد ما إذا كانت تنفيذية أو استشارية.

4. إن تشكيل لجان التدقيق أمر حتمي للطلب المتزايد على المساءلة لمجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية من قبل الملاك.

6. دراسة (السويطي، 2006). بعنوان: "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات

المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي".

هدفت الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة

الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق

وزيادة مصداقية البيانات المالية المنشورة، حتى تتعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

- واعتمدت الدراسة على عينة تتكون من (230) وتشمل كلا من المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي والمدققين، إذ إن مجتمع الدراسة يتكون من الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بتشكيل لجان تدقيق وعددها (183)، وكان من أهم النتائج:
- بين الباحث في دراسته أن عدد الشركات المدرجة في ذلك الوقت بلغ (201) شركة، وكان عدد الشركات التي شكلت لجنة تدقيق فيها بلغت (183) شركة موزعة على النحو التالي:
1. القطاع المالي ويضم (البنوك، التأمين) وعددها (41) شركة، ومنها (40) شركة مدرجة وكانت نسبتها بالنسبة لتشكيل لجان تدقيق (100%).
 2. القطاع الخدمي وعددها (72) شركة، مدرجة منها (62) شركة، وكانت النسبة لتشكيل لجان تدقيق (85%).
 3. القطاع الصناعي وعددها (70) شركة، مدرجة منها (68) شركة، وكانت النسبة لتشكيل لجان تدقيق (75%).
- أظهرت الدراسة الميدانية أنه "لا تتوفر في لجان التدقيق المشكلة حالياً في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية"، وأنها شكلت في أغلب الأحيان من أجل استيفاء متطلبات قانونية وليست لتأدية مهمات جوهرية.
- أظهرت الدراسة الميدانية أنه "لا يوجد تأثير مهم للجان التدقيق التي تشكل حالياً في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي" في هذه الشركات.

7. دراسة، (عبداللطيف، 2006) بعنوان: "مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن".

أظهرت هذه الدراسة مدى فعالية لجان التدقيق في الأردن واثراً بعض العوامل الخاصة بالشركة فيها، من خلال معرفة مدى قيام لجان التدقيق لأداء مسؤولياتها المحددة في القوانين والتشريعات الأردنية، ومدى فاعلية لجان التدقيق في تحقيقها لعدد من المنافع المتوقعة وأهم المحددات والمعوقات، وأثر بعض العوامل التي قد تؤثر على فاعليتها من حيث حجم الشركة وحجم مديونيتها والصفات التي يتمتع بها مجلس إدارتها، من خلال وجودها في تلك الشركات، استخدم الباحث في دراسته أسلوب الاستبانة، حيث وزعت على مكاتب التدقيق الخارجي والبالغ عددها (21) مكتب تدقيق والتي تمثل عينة الدراسة، إذ كشفت نتائج الدراسة أن فاعلية لجان التدقيق في الأردن قليلة جداً، كما رأى مدققوا الحسابات أن لجان التدقيق في الأردن تؤدي مسؤولياتها القانونية المطلوبة بدرجة محدودة فقط، والمنافع المتوقعة من تلك اللجان التي تمت تغطيتها في الاستبانة يتم تحقيقها لكن بدرجة قليلة بسبب وجود بعض المحددات على فاعليتها. كما أظهرت الدراسة أن حجم الشركة ومديونيتها لا يؤثران في الفاعلية بينما تركيبة مجلس إدارة الشركة له أثر محدود على فاعلية لجان التدقيق للشركة، وبناءً على ذلك أوصى الباحث بما يلي:

1. تعزيز فاعلية لجان التدقيق بما يؤدي إلى تقوية استقلالية أعضائها، وإعطائهم السلطة الكافية والدور الإشرافي والرقابي على التقارير المالية وسلطة تعيين ورفض وأيضاً تحديد أتعاب المدققين الداخليين.
2. أن يكون هناك جهة مختصة تعنى بالإشراف على أداء لجان التدقيق ومسؤوليتها مثل هيئة الأوراق المالية.

3. تعريف ذوي العلاقة في مجتمع الأعمال كالمساهمين والمدققين والمديرين والمقرضين بأهمية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق في عملية الحوكمة المؤسسية التي يمكن من خلالها تحسين فاعلية لجان التدقيق وتقليص أي توقعات غير صحيحة أو مبالغ فيها بخصوص ذلك الدور.

8. دراسة (الفار، 2006) بعنوان: "إدارة الأرباح، أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة".

كان من أبرز أهداف هذه الدراسة توضيح العلاقة بين مقومات الحاكمية المؤسسية ومبادئها الجيدة مع إدارة الأرباح من خلال الجوانب المتعلقة بلجان التدقيق، من حيث الاستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، ونشاط اللجنة، وأمور أخرى تتعلق بمجلس الإدارة.

تم جمع البيانات المطلوبة من خلال التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان للسنوات المالية من (2001-2004)، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لتلك الشركات، واشتملت عينة الدراسة على (55) شركة صناعية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن لمقومات ومبادئ الحاكمية المؤسسية الجيدة التي تتمثل بالاستقلالية والخبرات المالية والمحاسبية والأنشطة والحجم لأعضاء اللجنة، ولمجلس الإدارة أثراً في الحد من الأفعال والممارسات السلبية للإدارات التنفيذية في إدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة بتفعيل دور الجهات الرقابية والرسمية والمؤسسات الأكاديمية، وأوصت بإعادة النظر بتعليمات الإفصاح لتشمل شروطاً خاصة باختيار لجان التدقيق ومجلس الإدارة بحيث يكون لهما دور أكثر فاعلية في الإشراف والرقابة.

9. دراسة (مطر، نور، 2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ومدى إمكانية وضع مقترح إطار عام لنظام الحاكمية المؤسسية لتلك الشركات، وتم استخدام الاستبانة في جميع البيانات المطلوبة، وأيضاً المقابلة الشخصية للمسؤولين في البنوك والشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والتي تمثلت فيها عينة الدراسة، وأظهرت الدراسة أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في قطاعي البنوك والصناعة يتراوح ما بين قوي وضعيف مع أفضلية لقطاع البنوك، وقد عزا الباحثان سبب ذلك إلى الدور الذي يقوم به البنك المركزي في عمليات الإشراف والرقابة على البنوك للتحقق من مدى تطبيقها لشروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية، والتزامها بمقررات منظمة بازل، بالإضافة إلى نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة، ومن توصيات الدراسة أن تقوم الجهات المعنية في الاهتمام بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية، وتفعيل دور لجان التدقيق لديها، وإعطائها المزيد من الصلاحيات.

10. دراسة (السعودي، 2007) بعنوان: "العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق".

هدفت هذه الدراسة التي ظهرت بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة والتي تكون من مهماتها الرئيسة اختيار وتغيير المحاسب القانوني والتعرف على دور وصلاحيات لجنة التدقيق، والتعرف على العوامل المؤثرة في قرارات لجان التدقيق عند اختيارها أو تغييرها للمحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والتطورات التي تنشأ عند حدوث هذا النوع من التغيير، إذ صمم الباحث استبانة مكونة من (35) فقرة موجهة إلى رؤساء وأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وعددهم (344) يعملون في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية التي أفصحت عن وجود لجان التدقيق فيها، وفقاً لقسم الإفصاح: هيئة الأوراق المالية الأردنية عام 2006، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (213)

استبانة، أي ما نسبته 62%. أما عن المنهجية التي اعتمدها الباحث في إتمام دراسته هي الإحصاء الوصفي، وتستخلص نتائج هذه الدراسة بأن للجان التدقيق دوراً فاعلاً في تنفيذ المهمات المطلوبة منها من قبل مجلس الإدارة بالجزء الذي يخص اختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وذلك اعتماداً على النتائج المنطقية المبنية على إجابات لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتركز لجان التدقيق في عملية انتقائها للمحاسب القانوني على أهمية مواكبته للتطورات العملية الجديدة وليس الاعتماد على الخبرة الطويلة في مجال التدقيق في مكاتب التدقيق. وركزت أيضاً على أهمية متابعة أتعاب المحاسب القانوني السنوي عند اختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وبينت هذه الدراسة أن الصلاحيات الممنوحة للجنة التدقيق التي تتمثل في سهولة وصولها واتصالها مع المحاسبين القانونيين وعقد اجتماعات منفصلة عن الإدارة من العوامل التي تؤثر في قرار اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأظهرت ان وجود استقلالية لدى المحاسبين القانونيين تمكنهم من التدقيق الأمثل للشركات المساهمة العامة الأردنية وضمان الحماية للمستثمرين، وبذلك ينعكس إيجاباً على استقلالية لجان التدقيق، كما اعتبر الباحث أن العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق ورؤساء لجان التدقيق من العوامل المؤثرة في اختيار أو تغيير المحاسب القانوني واعتبر أيضاً التغيير المستمر لرؤساء لجان التدقيق من العوامل المساعدة في اختيار أو تغيير المحاسب القانوني.

وأبرز ما جاء في توصيات هذه الدراسة ضرورة الإفصاح التام عن كل ما يتعلق بلجان التدقيق من حيث عدد أعضائها والوظائف التي يشغلونها وبيان المؤهلات والخبرات العلمية والعملية لديهم ومهامها ومسؤولياتها في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية وإصدار التقارير المفصلة بالإنجازات التي حققتها خلال العام لذوي العلاقة، كما أوصت الدراسة على ضرورة عقد دورات تدريبية مستمرة ومكثفة لأعضاء لجان التدقيق.

11. دراسة (الشريف، 2008) بعنوان: "جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية".

تطرقت هذه الدراسة إلى جوانب عدة كان من أبرزها جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية من حيث مفهوم الجودة وعلاقتها بإدارة الأرباح ومقاييسها وأيضاً مفهوم الحاكمة المؤسسية ودراسة بعض عناصرها التي تتمثل بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، وكان من أهداف هذه الدراسة بيان أهم سمات اللجنة من حيث الاستقلالية والخبرة المالية والنشاط، وذلك من خلال عينة شملت الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (90) شركة، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على التقارير المالية السنوية للشركات وعلى المراجع والدوريات ذات العلاقة، إضافة إلى النشرات الإحصائية الصادرة من بورصة عمان، ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح، كما أظهرت الاختبارات الإحصائية عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بقية الخصائص التي تتعلق بالحاكمة المؤسسية وجودة الأرباح، وأوصت الدراسة بالتركيز على استقلالية لجنة التدقيق، وزيادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين فيها، وطلبت من الجهات المعنية بالزام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بأعضاء لجان التدقيق من حيث الشروط والمهام والخصائص.

12. دراسة (إسماعيل، 2010) بعنوان: "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية

وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت الدراسة إلى التعرف بمبادئ الحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتها ببعضهما بعضاً، وأيضاً المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية

عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، وقد تم قياس مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية بالجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة التي تتمثل بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (المدير العام)، وكذلك الجوانب المتعلقة بلجنة التدقيق، وخصائصها المتمثلة بنسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين، والمؤهل العلمي والخبرة العملية للأعضاء، وعدد مرات اجتماعها، بالإضافة إلى ما يخص لجنة المكافآت والتعينات من ناحية نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين فيها، وتم قياس جودة التقارير المالية عن طريق الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي حول موعد إعلان التقارير، ومدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف قام الباحث باختبار بيانات (30) شركة من شركات القطاع الصناعي والبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2008)، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء غير المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للحاكمة المؤسسية، فقد أظهرت اختبارات الدراسة عدم وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Beasley, 1996) بعنوان:

"An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Directors Composition and Financial Statement Fraud".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأعضاء الخارجيين في تشكيل مجلس الإدارة بما

فيها أيضاً لجنة التدقيق على حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، إذ غالباً ما تقوم

مجالس الإدارة بإعطاء لجان التدقيق مسؤولية الرقابة على البيانات المالية والإبلاغ المالي، وقد شملت عينة الدراسة (150) شركة أمريكية متشابهة من حيث طبيعة النشاط والحجم والإدراج في الأسواق المالية ما بين الفترة (1980-1991)، واستخدم الباحث (75) شركة احتوت بياناتها المالية على الغش والتلاعب، وأخرى لا تحتوي بياناتها المالية على الغش والتلاعب عددها (75) شركة، وافترضت الدراسة أن الأعضاء الخارجيين لديهم دوافع إيجابية وحقيقية في أداء واجباتهم الرقابية على الإدارة العليا وعدم تواطئهم مع الإدارة من أجل إضاعة حقوق المساهمين. واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه كلما كان المجلس يحتوي على أعضاء خارجيين تقلصت حالات الغش والتلاعب في البيانات المالية، وكلما زادت نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة زادت عدد سنوات الخدمة في المجلس، وبالتالي زادت دوافع الأعضاء في تنفيذ واجباتهم الرقابية على الإدارة العليا وتقليص حالات الغش والتلاعب، كما أظهرت الدراسة فاعلية لجنة التدقيق في تحسين دور مجلس الإدارة من الناحية الرقابية على الإدارة العليا وأيضاً البيانات المالية.

2. دراسة (Klein, 1998). بعنوان:

"Economic Determinants of Audit Committee Composition and Activity".

قامت هذه الدراسة باختبار الأسباب المحتملة وراء الاختلافات الملاحظة في تشكيل وفاعلية لجان التدقيق، وأخذت في اعتبارها مدى حساسية موقع اللجنة من الهيكل التنظيمي للشركة والمسؤوليات التي تتحملها في مواجهة ومراقبة الأخطار المحتملة. واعتمدت الدراسة على عينة نهائية تتكون من (771) شركة أمريكية من قطاعات مختلفة من بنوك وشركات تأمين وخدمات وشركات صناعية وقطاعات أخرى، ومن أهم النتائج توصلت إليها الدراسة:

- إن لجان التدقيق لا تتمتع بالاستقلالية المطلقة، كما أن المجالس التي يهيمن عليها مديرون تنفيذيون أقوياء، يعارضون وجود لجان تدقيق يكون غرضها الأساسي محصوراً في الرقابة على تصرفات الإدارة العليا للشركة، وأن تشكيل لجان التدقيق وأعمالها يتم وفقاً للمتطلبات الاقتصادية للشركة.

3. دراسة (Carcello and Neal, 2000). بعنوان:

"Audit Committee Composition and Auditor reporting"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كيفية تشكيل لجنة التدقيق من حيث الاستقلالية في الشركات التي تعاني من أزمات مالية، ونوعية تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول رأيه في فرضية الاستمرارية، تكونت عينة الدراسة من (223) شركة أمريكية من قطاعات مختلفة كانت تعاني من أزمات مالية في عام (1994) ولديها لجان تدقيق تلقت تقارير المدقق الخارجي حول رأيه في الاستمرارية.

وقد أيدت نتائج الدراسة وجهة نظر المهتمين بجودة البيانات المالية، والدعوات المطالبة بتشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين غير تنفيذيين من أجل تحسين فاعلية هذه اللجان، وتخفيف ضغوط الإدارة على المدقق لإصدار تقرير نظيف، سيما وأن النظرة التاريخية

لتشكيل لجان التدقيق كانت من أجل حماية استقلالية المدقق الخارجي وتقوية موقفه في نزاعه مع الإدارة.

4. دراسة (Read and Raghunanadan, 2001) بعنوان:

"The State of Audit Committees".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحسين فاعلية لجان التدقيق من حيث الاستقلالية ومؤهلات الأعضاء على اعتبار أن هذين العاملين لهما تأثير في موضوعية وكفاءة لجان التدقيق في تحمل مسؤولياتها، على خلاف صدور توصيات اللجنة المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية المسماة (Blue Ribbon Committee)، (BRC)، التي حثت هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصات الأوراق المالية الأمريكية بأن تطلب من الشركات المساهمة العامة المدرجة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مستقلين فقط، على أن يكون أحد الأعضاء خبيراً محاسبياً أو مالياً، ولتحقيق الأهداف قام الباحث بعمل استبانة وزعت على (123)، مدير تدقيق داخلي يعملون في الشركات الصناعية الأمريكية الكبرى، وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة أن ما نسبته (69%) من لجان التدقيق أخذت بتوصيات لجنة (BRC)، والتي تتعلق بالاستقلالية والخبرات المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة في حين أن ما نسبته (31%)، من اللجان لم تأخذ بتلك التوصيات، أما فيما يخص عدد اجتماعات اللجنة ومدة تلك الاجتماعات، والمهام الأساسية للجنة فقد أخذت المجموعة الأولى بتوصيات (BRC)، أما المجموعة الثانية لم تأخذ بتلك التوصيات، إذ أظهرت جداول المقارنة بين المجموعتين تلك النتائج، وبينت الدراسة أهمية تلك التوصيات لتحسين فاعلية لجان التدقيق في أداء مهماتها ومسؤولياتها.

5. دراسة (Abbott, et. Al., 2001) بعنوان:

"The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees".

هدفت الدراسة إلى اختيار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق من حيث الفاعلية والاستقلالية وبين الأتعاب التي تقوم بدفعها الشركة لقاء أعمال التدقيق الخارجي، من خلال عينة دراسة شملت (492) شركة أمريكية تدقق حساباتها من قبل شركات التدقيق الخمس الكبرى في الولايات المتحدة، وقامت بتحليل البيانات المالية في الفترة الواقعة بين (2001/2/5 إلى 2001/6/30) وبناء على قاعدة الإفصاح المحددة من قبل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، إذ افترضت الدراسة أن أتعاب التدقيق تختلف قيمتها باختلاف فاعلية واستقلالية لجان التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (49%) من العينة يتمتع أعضاء اللجنة فيها بالاستقلالية، وتقوم بعقد أربعة اجتماعات أو أكثر في السنة، ويوجد فيها عضو واحد على الأقل يمتلك الخبرات المالية أو المحاسبية، أما ما نسبته (51%) من العينة لا يتمتع جميع أعضائها بالاستقلالية، ولا تقوم بعقد الحد الأدنى من الاجتماعات المطلوبة سنوياً، وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين خصائص لجان التدقيق المتعلقة بالاستقلالية والخبرات المحاسبية والمالية وبين أتعاب التدقيق، كما تسري تلك العلاقة على أتعاب الخدمات الأخرى على غرار أتعاب التدقيق، في حين أنه لا يوجد ارتباط إيجابي بين عدد اجتماعات اللجنة وأتعاب التدقيق الخارجي.

6. دراسة (Citron, 2000) بعنوان:

"The International Audit Firms as New Entrants – An Empirical Study"

جرت هذه الدراسة في اليونان، إذ هدفت إلى التعرف على كيفية اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة خلال الفترة ما بين (1993-1997)، قام الباحث بدراسة تحليلية لقطاع المحاسبين القانونيين من خلال اختبار (205) شركات من الشركات المساهمة العامة والتي تمثلت فيها عينة الدراسة، إذ استخدمت الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة، ومن النتائج التي بينتها الدراسة أن المساهمين الأجانب في الشركات المساهمة العامة اليونانية يطلبون من لجان التدقيق أن تقوم باختيار المحاسب القانوني من إحدى شركات التدقيق الست الكبرى (Big Six) التي تعد الأقوى من بين الشركات المتخصصة في التدقيق، كما استخلصت الدراسة أن من أهم المقومات التي بموجبها يتم اختيار المحاسب القانوني في اليونان من قبل لجان التدقيق هي شهرة مكتب التدقيق والكفاءة المهنية للمحاسب القانوني.

7. دراسة (Knapp, 2001) بعنوان:

"An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management"

جرت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي هدفت إلى معرفة مدى تأييد لجنة التدقيق للمدققين الخارجيين التي تم تعيينها من قبل الإدارة التي تختارهم عادة من الأعضاء الموالين لها، إذ استخلصت النتائج التالية:

- أن المدققين الخارجيين يحصلون على التأييد والدعم الكافي من قبل لجنة التدقيق في خلافاتهم الفنية مع الإدارة، ويعتمد ذلك على الخلفية العلمية والعملية لأعضاء لجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق وطبيعة المشكلة الفنية مع الإدارة.

- أظهرت الدراسة أنه عندما يكون أعضاء لجنة التدقيق من المديرين السابقين لشركات مساهمة عامة يكون اهتمامهم بالنواحي المحاسبية وإعداد التقارير المالية أكبر.
- بينت الدراسة أن حجم مكتب التدقيق له تأثير كبير على تأييد لجنة التدقيق.
- كما أثبتت الدراسة أن عملية ترشيح تعيين المحاسب القانوني أو اختياره وتحديد أتعابه من قبل لجنة تدقيق مستقلة عن الإدارة في الشركات المساهمة العامة يدعم استقلال هؤلاء المحاسبين وبالتالي يساعد على المحافظة على التوازن في القوى بينهم وبين إدارة تلك الشركات.

8. دراسة (Rieger, 2002). بعنوان:

"Second South-Eastern Europe Corporate Governance Roundtable: Transparency and Disclosure".

أجريت هذه الدراسة في مايو 2002 حول الحوكمة وتدعيم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، واستهدفت تحديد وتوصيف أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في عملية التحكم المؤسسي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الصراعات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وأيضاً بين المدقق والإدارة تؤدي إلى وجود مجموعة من المخاطر سواء كانت مرتبطة بالأعمال أو مرتبطة بالأمر المالية، وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، الحد من تعرض الشركات المساهمة لحالات التصفية والتعثر والإفلاس والفشل المالي والإداري ولغرض استمرار هذه الشركات فإن الأمر يتطلب ضرورة إنشاء وتكوين لجان للتدقيق بحيث تكون منبثقة من مجالس إدارة تلك الشركات تدعياً لعملية الإدارة والرقابة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية داخل هذه الشركات.

9. دراسة (Abbott, et.al., 2002) بعنوان:

"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatment"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الناتج عن احتمالية حدوث خلل ما في البيانات المالية في حالة عدم وجود خصائص معينة في لجان التدقيق سواء كان عدم وجودها بشكل جزئي أو كلي، وتمثلت هذه الخصائص بالاستقلالية والخبرة، وعدد الاجتماعات، وشملت عينة الدراسة (500) شركة أمريكية بقطاعاتها المختلفة، واعتمدت على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أن الأعضاء الخارجيين المستقلين من لجان التدقيق في الشركات الأمريكية شكّلت نسبتهم (74%).
 - أن نسبة اللجان التي كانت تشتمل على عضو واحد على الأقل له خبرات تتعلق بالأمور المحاسبية أو المالية شكّلت (79%).
 - أن نسبة (57%) من تلك اللجان قد عقدت أربعة اجتماعات فأكثر خلال العام.
 - وكانت نسبة اللجان التي تتوفر فيها تلك الخصائص مجتمعة، فقد شكّلت (38%).
- وبينت الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين تحريف البيانات المالية والخصائص في حالة توفرها في تلك اللجان، كما أوصت الدراسة بضرورة توفر هذه الخصائص من أجل تدعيم فاعلية لجان التدقيق في آليات الإشراف والرقابة على البيانات المالية وإجراءاتها.

10. دراسة (Jenkins, 2002) بعنوان:

"Auditor Independence, Audit Committee Effectiveness, And Earnings Management".

هدفت الدراسة إلى اختبار عاملين مهمين في الإشراف والرقابة على حالات التلاعب بالأرباح في الشركات المساهمة العامة، إذ بينت الدراسة أن العاملين هما فاعلية لجان التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي، إذ شملت عينة الدراسة (1000) شركة أمريكية، واعتمدت على الاستبانة في جميع البيانات المطلوبة، وقد أظهرت الدراسة أهمية فاعلية لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي إذ يساهمان معاً في تلاشي حالات التلاعب في إدارة الأرباح، وكلتاها تحدثان تأثيراً متكاملًا، ومتشابهتان من حيث دورهما في الإشراف والرقابة، وكانت أبرز نتائجها أن مقياس فاعلية لجان التدقيق تمثلت في مكوناتها الأساسية الأربعة من حيث حجم لجنة التدقيق (عدد الأعضاء، والاستقلالية، والخبرات المحاسبية والمالية، وعدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة خلال العام، وكلما كانت فاعلية اللجان أقوى متلازمة مع استقلالية المدقق الخارجي قلت إمكانية التلاعب في إدارة الأرباح، وزادت درجة موثوقية وشفافية الشركة في عمليات الإفصاح الإبلاغ المالي.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

امتازت هذه الدراسة أنها تدرس دور لجنة التدقيق الداخلي في تحسين نظم الرقابة الداخلية من كافة الجوانب وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات حسب علم الباحث والتي ألمت بكل جوانب الموضوع خصوصاً أن الدراسات السابقة جميعها قد اهتمت بدراسة بعض الجوانب لدور لجان التدقيق.

منهجية البحث

أساليب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلباتها في جانبها

النظري والميداني وكما يلي:

1- الجانب النظري: الاعتماد على ما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية من دراسات وبحوث

علمية محكمة فضلاً عن النشرات التي تم الحصول عليها من المكتبات وشركات الإنترنت.

2- الجانب الميداني: تم الاعتماد في هذا الجانب على الاستبانة باعتبارها إحدى المصادر

الرئيسية في جمع البيانات وتم توزيع الاستبانة على المدراء الماليين ورؤساء الأقسام

والمحاسبين وموظفي دائرة الرقابة الداخلية ومكتب التدقيق القانوني وتم عرض الاستبانة على

مجموعة من الخبراء لاختبار الصدق الظاهري لأسئلة الاستبانة.

أدوات التحليل الإحصائي:

تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من

خلال البرنامج الإحصائي SPSS ويمكن تصنيف هذه الأدوات كالآتي:

1- الأدوات الوصفية، وتتضمن التكرارات، النسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف

المعياري، وتم استخدامها لتوصيف المتغيرات الديمغرافية للعينة المختارة وأسئلة الاستبانة بشكل

أولي.

2- الأدوات التحليلية، تم استخدام اختبار One sample T-test لتحليل البيانات بهدف الوصول

إلى نتائج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام الماليين والمحاسبين وموظفي دائرة الرقابة الداخلية في شركة لافارج الإسمنت الأردنية وكذلك جميع موظفي مكتب التدقيق الخارجي من مدراء ماليين ورؤساء أقسام ومحاسبين وتم توزيع 60 استبانة متضمنة عدة أسئلة عن دور لجنة التدقيق في تحسين نظم الرقابة الداخلية. وقد تم الرد من قبل 41 مستجيب من أصل 60 استبانة وهناك 19 استبانة لم يتم تحليلها لعدم ورودها.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1- المقدمة:

أظهرت الدراسات السابقة أن العلاقة التي تربط بين لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة وبين مجالس الإدارة والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي مهمة جداً، إذ تعد لجان التدقيق حلقة الوصل بين مجلس الإدارة من جهة وكل من إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي من جهة أخرى من خلال الدور الذي تقوم به في مهماتها ومسؤولياتها المنوط بها تجاه تلك الجهات، الأمر الذي جعل من تلك اللجان محط اهتمام الجهات المختصة عالمياً ومحلياً، وأيضاً من قبل الباحثين، ومن الجدير بالذكر أن لجان التدقيق تعد من متطلبات الحاكمية المؤسسية التي بدورها أوضحت بمحتواها وركائزها ومضمونها مهمات ووظائف لجان التدقيق، كما بينت خصائص وصفات أعضاء تلك اللجان وموقعها في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة العامة، ومن ثم كيفية تشكيل تلك اللجان، ذلك ما جعل الدول تضع القوانين والتشريعات التي تنص على تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة من خلال الهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية بهذا الموضوع، نظراً لأهمية هذه اللجان في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركات والالتزام بتعليماتها والحد من المشاكل التي تتعرض لها تلك الشركات مثل تلك التي سببت انهيار كبرى الشركات العالمية بسبب حالات الغش والتلاعب والإهمال من قبل أطراف خارجية (المدقق الخارجي)، أو أطراف داخلية (الإدارة) أو كليهما معاً. فأصبح من الجدوى وجود ضوابط جادة ومعايير وقوانين مقننة من حيث الشكل والمضمون والجوهر في انتقاء لجان التدقيق تحوي معايير تحدد شروط تشكيل تلك اللجان ووظائفها ومهماتها، بحيث يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي والمحلي ولاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية في بداية الألفية الثالثة وأثرها في انهيار ليس على صعيد الشركات وإنما على صعيد الدول ومنها الكبرى، إذ انتقدت بعض الدراسات المتعلقة بلجان التدقيق وبعضها أظهر تحفظاً على كيفية تشكيل لجان التدقيق والشروط الواجب توفرها في تلك

اللجان من اجل ضمان استقلاليتها اللازمة في الحصول على نتائج إيجابية من خلال دورها في عملية الإشراف والرقابة بصورة أكثر حيادية وموضوعية. إذ أظهرت دراسة (Al-Mudhaki (Joshi, 2004)، التي أجريت في الهند من أجل اختبار كيفية تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الهندية والمنافع المتوقع تحقيقها من تلك اللجان بأن:

- (56.2%) من الشركات المساهمة العامة فقط قامت بتشكيل لجان تدقيق على الرغم من أنه متطلب إلزامي.

- (63.3%) من الغالبية العظمى لتلك الشركات التي قامت بتشكيل لجان تدقيق لا يتمتعون بالاستقلالية وأن (90.2%)، من أعضاء اللجان هم مديرون غير تنفيذيين، ورغم ذلك تنقصهم الاستقلالية.

أظهرت دراسة (Felo, et. al, 2003) والتي تعلقت باختيار أعضاء لجنة التدقيق من

حيث الخبرة والاستقلالية وتأثير حجم اللجنة من حيث عدد الأعضاء في نوعية البيانات المالية:

- أن الاستقلالية لأعضاء لجان التدقيق ترتبط سلباً مع الانحرافات المالية.

- أن خبرة أعضاء اللجنة لها تأثير إيجابي على نوعية البيانات المالية المنشورة.

وعلى الصعيد المحلي كان لابد من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وتفادي المشاكل

التي تعرضت لها كبرى الشركات في الدول المتقدمة فتم وضع المعايير والنصوص والتشريعات

الخاصة بلجان التدقيق، من قبل كل من هيئة الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح للشركة المصدرة،

وقانون الشركات الأردني والبنك المركزي الأردني بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن، في ظل انفتاح

سوق الأعمال الأردني على الأسواق العالمية ودخولها في منظمات سوق الأعمال كمنظمة التجارة

العالمية، ومنظمة التجارة الحرة، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية، رغم ان هناك

بعض التحفظات، فقد أظهرت دراسة (جمعة، 1999) على وجود نوع من التقصير من الجهات

الرقابية الرسمية على الشركات المساهمة العامة الأردنية من حيث المتابعة والإشراف على تلك الشركات عند تشكيل لجان التدقيق، وعدم وجود مخالقات رادعة بحق تلك الشركات في حالة إخلالها لأي شرط من شروط تشكيل تلك اللجان وعدم إعطاء لجان التدقيق السلطة الكافية للقيام بدورها بفاعلية تامة، بناء على ما ذكر سابقاً سيتم في هذا الفصل شرح مفهوم لجان التدقيق ونشأتها وتطورها شروطها ومهامها ووظائفها وغيرها من المواضيع المتعلقة بتلك اللجان.

2- تعريف لجنة التدقيق:

تعددت الجهات التي قامت بتعريف مفهوم لجان التدقيق، سواء كانت جهات رسمية أو معاهد تدقيق عالمية أو دراسات تتعلق بلجان التدقيق، إذ ركزت تلك الجهات على العديد من الأمور التي تخص تلك اللجان من حيث طبيعتها وكيانها ومهامها ووظائفها، وبطبيعة الحال لا يوجد نموذج موحد لتعريف لجنة التدقيق يناسب إمكانية تطبيقه في البيئات المختلفة بنفس الكفاءة والفاعلية، بسبب اختلاف بيئة ونشاط وحجم الشركات، وبالتالي اختلاف الواجبات والمسؤوليات المحددة لها واختلافها من حيث الحجم (عدد الأعضاء)، وتنوع الخبرات والمؤهلات وموقع اللجان في الهيكل التنظيمي .

3- نشأة لجان التدقيق في الاردن.

وعلى الصعيد المحلي تأسست أول شركة مساهمة عامة أردنية باسم البنك العربي بتاريخ (1930/01/01)، ومن ثم تلاه تأسيس شركتي الكهرباء الأردنية والتبغ والسجائر الأردنية إلى أن وصل عددها في عام (1978)، حوالي (66) وفي عام (1995) وصل عددها إلى حوالي (130) شركة، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية في التشريعات التي تتعلق بالشركات المساهمة العامة، فقد شهد الأردن في الآونة الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في سوق الأوراق المالية، كما أحدثت نقلة نوعية في الالتزام والتطبيق للمعايير الدولية، إذ تم تعيين مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الذي باشر

بتطبيق أحكام قانون الأوراق المالية وإصدار التعليمات اللازمة للنهوض بالسوق المالي حيث تم إنشاء هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان (سوق الأوراق المالية)، ومركز الإيداع وتمويل الأوراق المالية، بالإضافة إلى قانون الشركات الأردني وتعليمات البنك المركزي، إذ ألزم البنك المركزي البنوك العاملة في الأردن بتشكيل لجان تدقيق منبثقة من أعضاء مجالس الإدارة وذلك بموجب مذكرة رقم (7020/28)، التي صدرت بتاريخ (1996/01/02)، ويكون لها دور رقابي على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، حيث بينت التعليمات الإطار العام لمهام اللجنة، في حين تقوم البنوك بتحديد آلية عمل اللجنة حسب متطلبات كل منها (قانون البنوك الأردني).

أما بالنسبة لهيئة الأوراق المالية الأردنية، والتي أصدرت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لسنة (1998)، التي حثت فيها الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق تتكون من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين وتكون اللجنة منبثقة من مجلس الإدارة (هيئة الأوراق المالية، 1998).

ونظراً لتعاظم أهمية تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة لما لها من أثر إيجابي في حماية حقوق أصحاب المصالح وذوي العلاقة، من خلال دورها الإشرافي والرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي ومساندة مجلس الإدارة في أداء مهماتها، فقد ألزم البنك المركزي الأردني في المادتين (32) و(33) من قانون البنك المركزي رقم (28) لسنة (2000)، أن تقوم البنوك بتشكيل لجان تدقيق مستقلة، تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، وترتبط اللجنة من حيث استمراريتهَا بمدة استمرار عضوية مجلس الإدارة في البنك (قانون البنوك رقم 28، لعام 2000).

وفي المادة (46) من قانون الأوراق المالية لسنة (2002)، إذ نص القانون أنه على مجلس إدارة المصدر تشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق)، تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين،

وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغيير يطرأ عليها، وتحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس مهمات ومسؤوليات لجنة التدقيق وصلاحياتها ومدة عملها. (قانون الأوراق المالية رقم (76)، لعام (2002).

كما قامت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (تعليمات هيئة الأوراق المالية) في المادة رقم (15) لسنة (2004) بإصدار تعليمات تنص على أن تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة، تكون من مهماتها ترشيح مدقق "أو أكثر من المحاسبين القانونيين المرخص لهم تدقيق حسابات الشركات ويتمتعون بالكفاءة والفاعلية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، لعام 2004).

إلا أنه وفي استقراء لعدد من الشركات المسجلة في شهر آب لعام (2003) بلغت (190) شركة تبين أن الشركات الملتزمة بنص هذا البند بلغ (120) شركة، أي بنسبة التزام (63%)، إذ تعد هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت بالتطورات التي واكبت هذا العصر، ويؤول هذا السبب إلى حداثة التشريعات الأردنية نسبة إلى التشريعات العالمية، وعدم جدية المدققين بأهمية لجان التدقيق وعدم وجود عقوبات رادعة وصارمة من قبل الجهات الرسمية بحق الشركات المخالفة لتلك التعليمات (الوردات، 2003).

البواعث التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق:

يعزى السبب الرئيس في تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة إلى حوادث إنهيار كبرى الشركات العالمية نتيجة قصور وضعف وإهمال في أعمال التدقيق الخارجي وأنظمة الرقابة الداخلية، وحالات الغش والاحتيال والتلاعب التي كانت تقوم به الإدارات في تلك الشركات،

كما تعد ضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة وتنوعها من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نشوء لجان التدقيق وإعطائها مسؤولية الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، وذلك لعدة أمور أهمها:

3- كون لجنة التدقيق تتألف من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين، ممن يمتلكون المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الوقت المناسب، مما يعطيهم الأفضلية في القيام بدور الإشراف على عملية إعداد التقارير.

4- تضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ووجود القوائم المالية تتطلب وجود أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين.

5- ضيق الوقت بين الفترات المالية لإعداد التقارير المالية وعرضها في الوقت المناسب ففي بعض الشركات تقوم بإعدادها بشكل شهري وبعضها الآخر ربع سنوي إلى جانب التقارير السنوية، الأمر الذي يتطلب جهداً كبيراً وخبرات مالية ومحاسبية (سليمان، 2006، ص 143).

أهمية لجان التدقيق:

تتبع أهمية وجود لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة، من المنافع المتوقعة منها والتي ترتبط بجميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح، إذ يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1- أهمية لجان التدقيق بالنسبة لمجلس الإدارة، وتتمثل في مساعدة الأعضاء التنفيذيين في القيام بمهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية والمالية، من خلال دور لجان التدقيق في تحسين الاتصال بين المجلس والمدقق الداخلي والخارجي، وعملية الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية.

- 2- أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي، إذ تعرضت مهنة التدقيق الخارجي لانتقادات عديدة نتيجة انهيار كبرى الشركات العالمية، وآلت الأسباب إلى أخطاء وإهمال من قبل المدقق الخارجي، إذ جاء دور لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة فاعليته.
- 3- أهميتها بالنسبة إلى المدقق الداخلي، وتتمثل في حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة وزيادة استقلالية وفاعلية المدقق الداخلي، من خلال الاتصال المباشر وإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق على اعتبار أن لجنة التدقيق هي حلقة الوصل بين المدقق الداخلي وإدارة الشركة وأيضاً مع المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.
- 4- أهميتها للمستثمرين والأطراف الخارجية، إذ إن الدور التي تقوم به لجنة التدقيق في عملية الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية وعملية الإبلاغ المالي يؤدي إلى دقتها وزيادة شفافيتها وموضوعيتها، وأيضاً تدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي، وبالتالي طمأنة أصحاب المصالح من المستثمرين والمقرضين والمساهمين وزيادة ثقتهم (سليمان، 2006، ص144).

أهداف لجان التدقيق:

- يصعب تحديد أهداف دقيقة للجان التدقيق إذ تختلف هذه الأهداف حسب مهمات ووظائف هذه اللجان في الشركات والبيئات المختلفة والجهات التي تقوم باختيار أعضائها والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها والمعايير المتبعة في اختيار الأعضاء، ومن وجهة نظر (Persaud and Mason, 2000 P. 7)، تتمثل أهداف لجنة التدقيق في أربعة عناصر رئيسة هي:
- 1- مساعدة المدقق الخارجي في إتمام أعماله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
 - 2- الإشراف التام على النظم المالية والرقابية للشركة.

3-مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المتبعة من أجل اختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة، وتقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بالمصادقة على البيانات المالية السنوية.

4- التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

كما يرى (Goodwin & Ceow, 2002, p. 223)، أن الهدف الأساسي هو إحداث

تأثير مهم في فاعلية التدقيق الخارجي ونزاهة البيانات المالية وكشف الإدارة في حالات الغش

والاحتيال. أما (Menon & Williams, 1994, p. 123)، إن الهدف الأساسي من تشكيل

لجان التدقيق هي تحقيق استقلالية ونزاهة الوظيفة المالية، وتحسين فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة

واستقلالية المدقق الداخلي والخارجي عن الإدارة كونها توجه تقاريرها إلى لجنة مختصة، يتكون

أعضاؤها من مديرين خارجيين، وتعمل على تحسين جودة التدقيق وحماية مصالح المستثمرين

الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة.

ويرى (Sawyer, et, al., 2003, p. 1328)، أن الهدف من تشكيل لجان التدقيق يكمن

في مساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مهماته الرقابية على أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق

وعمليات الإبلاغ المالي والتأكد من أن الشركة تقوم بأعمالها حسب الأنظمة والقوانين وقواعد

السلوك المطبقة، وأن اللجنة لها سلطة التحقيق في أي أمور تقع ضمن مسؤولياتها، والاحتفاظ

بمستشارين مستقلين من جميع التخصصات اللازمة لتقديم المشورة، والحصول على كافة

المعلومات المطلوبة لتحقيق أهدافها من خارج الشركة أو داخلها.

أما (Coletti, et, al., 2005, p. 496)، فيرون أن الهدف الأساسي من تشكيل لجان

التدقيق يتمثل في تطبيق أنظمة رقابة قوية تعتمد على التغذية العكسية وتبادل المعلومات مع

الإدارات والأقسام المختلفة، من أجل تحقيق التعاون وزيادة الثقة بين جميع العاملين والأطراف

الأخرى في الشركة.

لذا يمكن تلخيص أهداف لجنة التدقيق حسب رأي الباحث على النحو الآتي:

- 1- تحقيق الغاية من تشكيل لجان التدقيق من خلال تنسيق المسؤوليات والمهام المترتبة على كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي والإدارة التنفيذية دون حصول تداخل في الصلاحيات والسلطات بالإضافة إلى المهام والمسؤوليات. وبالتالي الحد من حصول منازعات وخلافات بين تلك السلطات.
- 2- ضمان استقلالية كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وفعاليتهما والتحقق من كفاءة أنظمة الشركة للحيلولة دون وقوع أي نوع من حالات التلاعب والغش والاحتيال أو الإهمال.
- 3- الوصول إلى بيانات مالية تتسم بالنزاهة والشفافية من أجل كسب ثقة الجهات المستفيدة من تلك البيانات.
- 4- حماية العاملين في الشركة والمساهمين من خلال الدور الذي تقوم به اللجنة في عمليات الإشراف والرقابة على السياسات المتبعة في الشركة ومدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين والتشريعات المنصوص عليها من قبل الجهات المختصة.

النظام الأساسي للجنة التدقيق:

"الوظيفة الأساسية للجنة التدقيق هي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق مراجعة المعلومات المالية التي يتم نشرها على المساهمين والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والأنظمة الخاصة بالإفصاح، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية الذي قام مجلس الإدارة والإدارة بإنشائه، ومراجعة أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة والتأكد من استقلال المدقق الخارجي، بالإضافة إلى التأكد من أن الشركة تلتزم بتطبيق المتطلبات القانونية والسياسات السلوكية. ولكي تقوم لجنة التدقيق بأداء تلك المهام، يجب أن يكون هناك اتصال مستمر بينها وبين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي".

وللجنة التدقيق جميع السلطات والمسؤوليات الواردة في هذا النظام الأساسي، مع العلم بأن ليس من واجبات لجنة التدقيق تقديم خبرات أو المشاركة في أداء وظيفة التدقيق أو تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة كاملة ودقيقة ومتفقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأن تلك المسؤولية تخص إدارة الشركة والمدقق الخارجي، ولكي تقوم لجنة التدقيق بأداء مسؤولياتها، يجب أن يكون لديها المرونة الكافية لكي تتمكن من التعامل مع المتغيرات والظروف الجديدة التي تواجهها الشركة (سليمان، 2006، ص 127-130)

مهام لجان التدقيق:

تعددت الجهات التي قامت بتحديد مهام لجان التدقيق، وبالتالي لا يوجد نموذج موحد لتلك المهام، إذ تختلف باختلاف البيئات، ووفقاً للجهات التي نصت عليها، لذلك سيتم عرض نماذج مختلفة لتلك المهام كما أقرتها جهات متخصصة ذات العلاقة.

مهام لجان التدقيق وفقاً لتقرير (سميث، 2006):

تحددت مهام هذه اللجان وفقاً لتقرير سميث الذي أصدرته اللجنة المشكلة من قبل مجلس

الإبلاغ المالي في بريطانيا (FRC) بما يلي:

1- مهام تتعلق بعمليات الإبلاغ المالي: وتتمثل في الأمور التالية:

- أ. مراجعة قضايا الإبلاغ المالي ابتداءً من الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية والمرحلية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات.
- ب. مراجعة التقديرات المحاسبية والتغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، والوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في اتباع هذه السياسات، وفي حالة عدم اقتناع اللجنة بأي من الأمور المختلف عليها، تقوم بنقل وجهة نظرها إلى مجلس الإدارة.

2- مهام تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

- أ. تقوم اللجنة بمراجعة كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود تلك الوظيفة يتم دراسة الحاجة إلى هذه الوظيفة سنوياً، وعملية تعيين وإنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي من مهام اللجنة، وتتطلب عملية مراقبة أنشطة التدقيق الداخلي المهام التالية:
 - أ. وجود اتصال مباشر بين مدير التدقيق الداخلي وكل من لجنة التدقيق الذي يكون مسؤولاً مباشرة أمامها، ومع رئيس مجلس الإدارة.
 - ب. مراجعة وتقييم خطة التدقيق الداخلي.
 - ج. استلام التقارير الخاصة بنتائج عمل المدققين الداخليين على أساس دوري.
 - د. مراجعة ومراقبة استجابة الإدارة لتوصيات ونتائج أعمال التدقيق الداخلي.
 - هـ. عقد اجتماع سنوي واحد على الأقل مع مدير التدقيق الداخلي بدون حضور الإدارة.
 - و. مراقبة وتقييم دور وفاعلية التدقيق الداخلي في البيئة الكلية لنظام إدارة مخاطر الشركة.

3- مهام تتعلق بأعمال التدقيق الخارجي:

بين التقرير أن الجهة المسؤولة عن الإشراف على علاقات الشركة مع المدقق الخارجي

هي لجنة التدقيق، وتتبلور مسؤولياتها عن ذلك بالآتي:

أ. تقوم اللجنة بترشيح تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة، ويقوم

المجلس برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة.

ب. تقوم اللجنة بتقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فاعلية التدقيق في نهاية كل

دورة تدقيق، ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

ج. استقصاء أسباب استقالة المدقق، وتبحث في أي إجراء يمكن اتخاذه حيال ذلك.

د. تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، وملاءمة تلك الأتعاب مع أنشطة

التدقيق المنفذة.

هـ. تتأكد اللجنة من وجود برنامج ملائم للتدقيق يحدد مستويات الأهمية النسبية والمواد المقترحة

في بداية كل دورة تدقيق.

و. مراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه القضايا التي تم حلها والقضايا

المعلقة.

ز. مراجعة مستويات الأخطاء واستجابة الإدارة لملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي، والحصول

على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة.

ح. مراجعة رسالة التمثيل قبل توقيعها من الإدارة، وخطاب الإدارة المرسل من المدقق إلى مجلس

الإدارة.

ط. تقييم فاعلية أعمال التدقيق الخارجي في نهاية كل دورة تدقيق، والتأكد من قيام المدقق بتنفيذ خطة التدقيق الموضوعية، ومراجعة التقديرات المحاسبية الرئيسة مع المدقق ومدى قناعته بهذه التقديرات، ومعرفة ردوده على أسئلة لجنة التدقيق.

4- مهام تتعلق بتكليف المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الاستشارية:

تقوم اللجنة بالتأكد من أن علاقة المدقق الخارجي بالشركة وتقييمه الخدمات الاستشارية لها لا تفسد استقلاليته، وأنه لا يوجد للمدقق علاقات عمل أو صلات قرابة عائلية أو علاقات وظيفية مع أي من المديرين، وتراقب التزامه بمتطلبات الاستقلالية اللازمة، بما في ذلك تطبيق التعاقب الدوري لشريك التدقيق، ويجب أن تدرس الأمور الآتية على الأخص:

- أ. التأكد من أن مهارات المدقق وخبراته العملية تجعله الأنسب لتقديم الخدمة.
- ب. تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المسموح بها. من خلال وضع وتطبيق سياسة واضحة لذلك، والتأكد من ملاءمة الأتعاب المدفوعة عنها.
- ج. وضع معيار يحكم تحديد مكافأة الأفراد الذين يقومون بهذه الأعمال.
- د. التأكد من أن المدقق لا يقوم بخدمات تمثل أنشطة مطلوبة منه أصلاً.
- هـ. يجب أن لا يترتب على هذه الخدمات القيام باتخاذ قرارات إدارية نيابة عن الشركة.
- و. يجب أن لا يترتب على الخدمات المشتراة تحقيق مصالح متبادلة بين المدقق والإدارة، ولا ينظر للمدقق وكأنه المحامي للشركة.

5- مهام تتعلق بالاتصالات مع المساهمين:

يحتوي تقرير مجلس الإدارة على قسم منفصل يوضح دور ومسؤوليات لجنة التدقيق، والأعمال التي قامت بها في تحمل مسؤولياتها.

- أ. يجب أن يدرج في تقرير المجلس ملخص عن دور اللجنة.

- ب. يجب أن تدرج أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة خلال الفترة.
- ج. يجب أن يذكر عدد اجتماعات اللجنة التي عقدتها وذكر أسماء الحضور في كل اجتماع.
- د. يجب أن يوضح التقرير كيفية تحمل اللجنة لمسئولياتها.
- هـ. يجب حضور رئيس لجنة التدقيق اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، للقيام بالرد على استفسارات وأسئلة المساهمين حول القضايا التي تقع ضمن مسؤوليات اللجنة (Audit Committees Combined Code Guidance, 2003).

مهام لجان التدقيق وفقاً للحاكمة المؤسسية:

- تعد مهام لجان التدقيق من المتطلبات المهمة لتحقيق مبادئ الحاكمة المؤسسية وعليه تتمثل تلك المهام وفقاً لتلك المبادئ على النحو الآتي:
1. وضع الإجراءات المتعلقة بالمحافظة والتأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق المتطلبات الخاصة بنظام الرقابة المحاسبية ووظيفة المراجعة الداخلية.
 2. إجراء تقييم سنوي لأداء اللجنة لتحديد ما إذا كانت اللجنة تقوم بأداء وظائفها بفاعلية أم لا، وما هي المشاكل التي تواجهها.
 3. إجراء المحادثات والمناقشات المتعلقة بالأمور التي تقع ضمن مسؤولية اللجنة، وللجنة كافة الصلاحيات المتعلقة بالاتصال بالمديرين التنفيذيين بالشركة أو أي موظف آخر، وللجنة الحق في الاستعانة بأي من المستشارين الخارجيين لمساعدتها في أداء مهماتها.
 4. تجتمع اللجنة أربع مرات سنوية، ويجوز أكثر من ذلك، وذلك في الحالات الضرورية التي تتطلب ذلك.
 5. تقدم اللجنة تقاريرها المتعلقة بالموضوعات التي قامت بمناقشتها إلى مجلس الإدارة مع مجموعة من التوصيات التي تراها مناسبة.

6. يجب على اللجنة وبشكل سنوي، مراجعة وتعديل النظام الأساسي الخاص بها وذلك في ضوء المتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال.

7. الاجتماع بصفة مستقلة مع كل من المدقق الخارجي، رئيس قسم المراجعة الداخلية، الإدارة وذلك بهدف مناقشة الأمور التي ترى اللجنة ضرورة مناقشتها بصفة منفردة معهم.

8. مناقشة القوائم والتقارير المالية التي تم مراجعتها مع مجلس الإدارة (سليمان، 2006).

مهام لجان التدقيق وفقا للتشريعات الأردنية:

نصت المادة رقم (15) لعام (2004) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية التي سرى تطبيقها بتاريخ (2004/3/1) على مهام لجان التدقيق، والتي تتمثل بالآتي:

1- تقوم اللجنة بمتابعة مدى تقييد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

2- تقوم اللجنة بدراسة التقارير الدورية قبل عرضها على الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.

3- تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الخارجي، وعمل المدقق الخارجي.

4- تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي، وعمل المدقق الخارجي.

5- أن تتأكد اللجنة من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

6- تؤدي اللجنة المهام التي قد يقررها مجلس الإدارة تبعا لظروف ونشاط الشركة.

7- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

8- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

9- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

10- متابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

11- متابعة ومراجعة أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

12- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر له كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

13- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

14- مراجعة ومتابعة وتقييم أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الشركة.

15- مراجعة ومتابعة تطبيق خطة عمل أنظمة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والتأكد من سلامة سير عمله.

كما أشارت التعليمات في النقطة (هـ) لنفس المادة رقم (15) من قانون هيئة الأوراق

المالية لعام (2004) صلاحيات اللجنة على النحو الآتي:

أ- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

ب- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

ج- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة، ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطيا.

هـ- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

و- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

الشروط الواجب توفرها في لجان التدقيق:

تعد الشروط الواجب توفرها في لجان التدقيق من الركائز المهمة جدا في تفعيل دور تلك اللجان في أداء مهماتها وصلحياتها، إذ توافقت جميع التشريعات والقوانين المنصوص عليها من الجهات المعنية بهذا الموضوع من حيث الجوهر فعلى سبيل المثال أجمعت التشريعات العالمية والمحلية على أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بتشكيل لجنة التدقيق، ولكن اختلفت في الحيثية التي يجب أن تكون عليها اللجنة، فبعضها اشترط أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة مثل لجنة كادبوري، وآخرون طالبوا بأن يكون عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء مثل بورصة نيويورك (NYSE) (New York Stock Exchange) وآخرون ربطها بطبيعة وحجم الشركة، أما بالنسبة للاستقلالية فمنهم من طالب أن يكون عضوا واحدا مستقلا من أعضاء اللجنة، بينما اشترط بعضهم أن يكون جميع أعضاء اللجنة مستقلين مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية، في حين اشترط آخرون أن تكون أغلبية اللجنة من الأعضاء المستقلين مثل بورصة (NASDAQ)، وبعضهم اشترط أو طالب بوجود دليل أو ميثاق مكتوب للجنة مثل بورصة نيويورك للأوراق المالية والحاكمية المؤسسية وتقرير (سميث)، والآخرون لم يشترط أو

يطالب بذلك مثل هيئة الأوراق الأردنية، وينطبق ذلك على بقية الشروط بالنسبة للخبرات المالية والمحاسبية وعدد الاجتماعات التي تقوم بها اللجنة في اختلاف وجهات النظر، وفيما يلي عرض لتلك الشروط من أجل توفير شروط الحاكمية المؤسسية وتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأيضا مفهوم الاستقلالية من وجهة نظر بورصة (NASDAQ)، وتعليمات الإفصاح

شروط اللجنة اللازمة لتوفير الحاكمية المؤسسية وفقا لمتطلبات سوق ناسداك للأوراق المالية:

لكي تحقق اللجنة شروط الحاكمية المؤسسية، يتوجب توفر ما يلي:

- 1- أن يتم تعيين أعضاء لجنة التدقيق عن طريق مجلس الإدارة.
- 2- أن تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل.
- 3- أن تتكون اللجنة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، وقد اشترط قانون (Sarbanes Oxley) أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين وأن تفصح الشركة في حالة وجود خبير مالي عضوا في اللجنة، وعن الأعضاء الباقين وإمام اللجنة بالأمر المالية، والضبط والرقابة والإشراف على عمل المدققين ومناقشة نقاط الخلاف المتعلقة بالتقارير المالية بين الإدارة والمدقق الخارجي على اعتبار أن لجنة التدقيق هي العميل الحقيقي التي يتعامل معه المدقق، لذلك فقد عزز هذا القانون استقلالية ودور لجنة التدقيق هي العميل الحقيقي الذي يتعامل معه المدقق، لذلك فقد عزز هذا القانون استقلالية ودور لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي (Ritten Berj, 2004, p. 21, 22, 23)، كما ساهمت لجنة التدقيق في تطوير استقلالية المدقق الخارجي بمعزل عن إدارة الشركة، كما قامت التشريعات الأمريكية على وضع تعليمات خاصة بالتدقيق الداخلي، ومرتبطة مع لجان التدقيق إذ أن

التشريعات الموضوعية من قبل لجنة (Sarbanes & Oxley)، المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي غير كافية (Drexler, 2002, p. 1-2).

وتعد الاستقلالية أحد الشروط المهمة الواجب توفرها في أعضاء لجان التدقيق، إذ يعد عضو لجنة التدقيق غير مستقل حسب تعليمات الإدراج في بورصة ناسداك إذا توفر لديه واحد مما يلي:

- إذا كان موظفا لدى الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة الحالية أو السنوات الثلاث السابقة.
 - إذا قبل تعويضا من الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها يزيد على (60) ألف دولار أمريكي خلال السنة المالية السابقة، باستثناء التعويض المستلم لكونه عضو مجلس إدارة من نظام التقاعد أو التعويضات غير الاختيارية.
 - إذا كان أحد أفراد العائلة المباشرين موظفا كمدير تنفيذي لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
 - إذا كان شريكا، أو من حملة الأسهم المسيطرين أو كان مديرا تنفيذيا لأحد مؤسسات الأعمال الهادفة للربح والتي قامت الشركة، التي هو عضو لجنة تدقيق فيها، باستلام أو دفع مبالغ تزيد على (5%) من إجمالي الإيرادات الموحدة لتلك السنة أو (200 ألف دولار أمريكي) أيهما أكثر خلال السنوات الثلاث السابقة.
 - إذا كان موظفا بوظيفة تنفيذية لمؤسسة أخرى وفي الوقت ذاته يعمل كأحد التنفيذيين في الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها بلجنة التعويضات بتلك المؤسسة.
- 4- أن تقتصر المكافآت التي يحصل عليها أعضاء اللجنة، فقط على مصروفاتهم الشخصية نتيجة خدمتهم في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

5- أن تتوفر في أعضاء اللجنة الخبرة المالية المناسبة التي يحددها مجلس الإدارة. وعلى الأقل، يجب أن يكون عضو اللجنة لديه الخبرة بطبيعة أعمال لجنة التدقيق المالية والتي يتم تحديدها من قبل بورصة الأوراق المالية المقيدة بها الشركة أسهما.

6- أن يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس لجنة التدقيق الذي يكون مسؤولاً عن الإعداد لاجتماعات اللجنة وعرض الموضوعات عليها^(*).

شروط اللجنة اللازمة لتوفير الحاكمية المؤسسية وفقاً لتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لهيئة الأوراق المالية:

نصت المادة رقم (15) من قانون هيئة الأوراق المالية الخاصة بتعليمات الإفصاح

للشركات المصدرة ومعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لعام (2004) الآتي:

أ- على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب- يعد عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج- أن تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد

اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

أوجه القصور في النموذج الأردني للجان التدقيق:

يمكن تلخيص أوجه القصور في النموذج الأردني الخاص بالشروط اللازم توفرها باللجنة

بالأمور التالية (جمعة، 1999):

^(*) the NASDAQ stock market listing requirement, www.nasdaq-amex.com, 1999.

1- لم تنص التشريعات الأردنية نصاً صريحاً على ضرورة توفر الخبرات المالية والمحاسبية في أعضاء اللجنة.

2- لا يوجد نص صريح ومفصل في التشريعات الأردنية يبين فيه شروط الاستقلالية، خلاف أن يكون غير تنفيذي ولا يكون موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

3- إن إمكانية الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام الذي أجازته التشريعات والقوانين الأردنية، يتناقض مع شرط الاستقلالية والحيادية والموضوعية في اختيار أعضاء اللجنة.

4- لا يوجد في التشريعات الأردنية ما يبين آلية تحديد أتعاب لجنة التدقيق، كما لم تخول التشريعات الأردنية صلاحية تحديد أتعاب المدقق الخارجي للجنة التدقيق وآلية تحديدها كما هو الحال في التشريعات العالمية.

5- لا توجد جهة رسمية رقابية تتابع مدى تنفيذ لجنة التدقيق لمهامها ومسؤولياتها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

6- لم تنص التشريعات والقوانين الأردنية على وضع دليل أو ميثاق مكتوب يحدد فيه مهمات ومسؤوليات وصلاحيات لجان التدقيق وما يطرأ عليها من تغيير.

7- لا توجد مخالفات أو عقوبات منصوص عليها صراحة في التشريعات والقوانين الأردنية على الشركات التي لا تقوم بتشكيل لجنة تدقيق.

8- لا يوجد ما يثبت بأن الجهات المعنية التي تقوم بالإشراف على تلك الشركات قامت بمخالفاتها بسبب عدم تشكيل لجنة تدقيق علماً بأن المادة (3) من تعليمات إدراج الأوراق في بورصة عمان لعام (2004)، قد نصت بأن تشكيل لجنة تدقيق يعد شرطاً لإدراج أية ورقة مالية في البورصة، كما أن الفقرتين (د، هـ) من نفس التعليمات خولت هذا المجلس سلطة رفض طلب

تسجيل أو منع أي تداول أو إصدار لشركة تخالف تلك التعليمات، كما أن المادة (22) من قانون الأوراق المالية أجازت لمجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية فرض غرامة مالية لا يتجاوز مقدارها خمسين ألف دينار لمخالفة هذا القانون والقرارات الصادرة بمقتضاه، حتى في قانون الشركات الأردني لا يوجد ما يمنع تسجيل أو مخالفة أي شركة مساهمة عامة لم تقم بتشكيل لجنة تدقيق فيها حتى أنها تتعارض في موضوع ترشيح المدقق الخارجي مع التشريعات والقوانين المنصوص في هيئة الأوراق المالية.

9- لا توجد مخالفات أو عقوبات بحق لجنة التدقيق في حالة إهمالها لواجباتها ومسؤولياتها في التشريعات الأردنية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية

المقدمة:

بعد أن تم تناول الموضوع دور لجنة التدقيق في شركة الإسمنت الأردنية لافارج في

تحسين نظم الرقابة الداخلية من خلال:

1- عمل استبانة مكونة من قسمين:

القسم الأول: يتكون من عدة أسئلة عن المؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة وعدد سنوات الخدمة في الشركة.

القسم الثاني: يتكون من ستة أقسام عن الإجراءات التي تمارسها لجنة التدقيق، المؤهلات العلمية والعملية لموظفيها والخبرات العملية لموظفي لجنة التدقيق وكذلك الهيكل التنظيمي في الشركة وسياساتها المحاسبية والاستقلالية لمدققي الحسابات الداخلي والخارجي.

2- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام الماليين والمحاسبين وموظفي

دائرة الرقابة الداخلية في شركة لافارج الإسمنت الأردنية وكذلك جميع موظفي مكتب التدقيق الخارجي من مدراء ماليين ورؤساء أقسام ومحاسبين وتم توزيع 60 استبانة.

وتم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من

خلال البرنامج الإحصائي SPSS ويمكن تصنيف هذه الأدوات كالتالي:

1. الأدوات الوصفية وتتضمن التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2. الأدوات التحليلية تم استخدام اختبار One sample t-test لتحليل البيانات بهدف

الوصول إلى نتائج الدراسة.

خصائص عينة الدراسة:

(1) المؤهل العلمي:

جدول (1)

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

نسبة	تكرار	
-	-	دبلوم فأقل
%75.6	31	بكالوريوس
%24.4	10	ماجستير
-	-	دكتوراه
-	-	أخرى
%100	41	المجموع

نلاحظ أن %75.6 من العينة من حملة البكالوريوس، و%24.4 من العينة من حملة

الماجستير مما يدل على ارتفاع نسبة وأعداد حملة المؤهلات الجامعية بين أفراد العينة.

(2) التخصص العلمي:

جدول (2)

توزيع العينة حسب التخصص

نسبة	تكرار	
%63.4	26	محاسبة
-	-	إدارة أعمال
%9.8	4	اقتصاد
%26.8	11	علوم مالية ومصرفية
-	-	أخرى
%100	41	المجموع

نلاحظ أن %63.4 من العينة تخصص محاسبة، و%26.8 من العينة من حملة العلوم

المالية والمصرفية والباقي من حملة الاقتصاد، وهذا يعني أنهم مؤهلون للقيام بمهام وواجبات لجان

التدقيق في الشركات التي يعملون فيها

(3) المسمى الوظيفي:

جدول (3)

توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

نسبة	تكرار	
%2.4	1	مدير مالي
%2.4	1	نائب مدير مالي
%4.9	2	رئيس قسم المحاسبة
%65.9	27	محاسب
%24.4	10	أخرى (مراجعين خارجيين)
%100	41	المجموع

نلاحظ أن النسبة الأكبر من العينة محاسبون (65.9%) و 2.4% من العينة مدراء

ماليون، و 2.4% من العينة نائب مدير مالي، 4.9% من العينة رؤساء قسم المحاسبة، أما 24.4% من العينة مراجعين خارجيين.

(4) عدد سنوات الخبرة في مجال عملهم الحالي:

جدول (4)

توزيع العينة حسب الخبرة في العمل

نسبة	تكرار	
%7.3	3	أقل من 3 سنوات
%9.8	4	3-أقل من 6 سنوات
%19.5	8	6-أقل من 9 سنوات
%12.2	5	9-أقل من 12 سنة
%51.2	21	12 سنة فأكثر
%100	41	المجموع

نلاحظ أن 7.3% من العينة تقل خبرتهم عن 3 سنوات، و 9.89% من العينة تتراوح خبرتهم في مجال العمل الحالي بين (3-أقل من 6 سنوات) و 19.5% من العينة تتراوح خبرتهم من (6 - أقل من 9 سنوات)، و 12.2% من العينة تتراوح خبرتهم بين (9-أقل من 12 سنة) والنسبة الأكبر من العينة تزيد خبرتهم في العمل الحالي عن 12 سنة.

(5) عدد سنوات الخدمة من الشركة:

جدول (5)

توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة في الشركة

نسبة	تكرار	
7.3%	3	أقل من 5 سنوات
31.7%	13	5-10 سنوات
26.8%	11	11-15 سنة
19.5%	8	16-20 سنة
14.6%	6	أكثر من 20 سنة
100%	41	المجموع

نلاحظ أن 7.3% من العينة تقل خدمتهم عن 5 سنوات، و 31.7% من العينة تتراوح خدمتهم بين (5-10 سنوات)، و 26.8% من العينة تتراوح خدمتهم بين (11-15 سنة) و 19.5% من العينة تتراوح خدمتهم بين (16-20 سنة) و 14.6% من العينة تزيد خدمتهم في الشركة عن 20 سنة.

اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α =

88.8% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%. كما أن قيمة α بالنسبة

لمتغيرات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة 60%.

جدول (6)

اختبار الثبات

α	الوظيفة
79%	1
89.5%	2
65.4%	3
84.1%	4
68.4%	5
85.5%	6

عرض نتائج الدراسة:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات

أدناه:

الفرضية (1):

لا توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة تصميم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في شركات الإسمنت الأردنية لافارج.

جدول (7)

الرتبة	وسط حسابي	انحراف معياري	
2	4.2927	.46065	1. الإشراف على سياسات وبرامج الشركة لضمان التزامها بالسلوك والدستور الأخلاقي.
3	4.2927	.84392	2. دراسة الرقابة الداخلية وفحصها بالشركة بهدف تحديد نقاط الضعف.
7	3.8293	.86320	3. دراسة خطط التطوير والتغير في نظم الرقابة الداخلية.
8	3.6098	.62762	4. دراسة نظم حماية الأصول.
4	4.0732	.26365	5. دراسة نظم الرقابة المحاسبية.
1	4.7805	.41906	6. التحقق من أداء مجلس الإدارة لمسؤولياته ومراقبة أداء العمل في الشركة.
5	4.0732	.26365	7. فحص مدى ملاءمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.
6	4.0488	.73997	8. تقييم اللجنة لتقرير الإدارة عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية للشركة وكفايتها.
	4.1250	.30746	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن الفقرة (6) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.7805 بينما الفقرة (4) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.6098

الفرضية (2):

لا تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وبالتالي في تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (8)

الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	4.2927	.46065	1- ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة.
4	2.9024	.73501	2- تحديد اتعاب المراجع الخارجي.
3	3.5854	.94804	3- مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.
2	3.8049	1.12293	4- تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والداخلي.
	3.6463	.74367	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة سلبية نحو الفقرة (2) كون متوسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس (3) كما أن اتجاهات العينة إيجابية نحو باقي الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما أن الفقرة (1) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.2927 بينما الفقرة (2) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 2.9024.

الفرضية (3):

لا يتأثر دور لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية لموظفيها وبالتالي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (9)

الرتبة	وسط حسابي	الانحراف المعياري	
8	3.1220	1.32656	1- المعرفة الكافية في السياسات المحاسبية.
2	4.5366	.50485	2- المعرفة الكافية في الأمور الرقابية.
6	3.3659	.94223	3- الخبرات العملية في الشركات المساهمة.
5	4.0732	.26365	4- المعرفة في القوانين والتشريعات.
1	4.7805	.41906	1. درجة البكالوريوس في المحاسبة الحد الأدنى.
2	4.3171	.47112	2. درجة الماجستير في المحاسبة الحد الأدنى.
3	4.0976	.73501	3. درجة الدكتوراه في المحاسبة الحد الأدنى.
4	4.0976	.73501	4. لشهادات العملية CPA وغيرها.
	4.0488	.40299	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر

من متوسط أداة القياس (3) كما أن الفقرة (2) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ

4.781 بينما الفقرة (b1) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.122.

الفرضية (4):

لا يتأثر دور لجنة التدقيق بالهيكل التنظيمي لدى الشركة وبالتالي لا يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (10)

الرتبة	وسط حسابي	انحراف معياري	
2	4.5366	.50485	1. وجود هيكل تنظيمي في الشركة واضح يسهل عمل لجنة التدقيق.
1	4.7561	.43477	2. بيان أهمية موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي.
3	4.5366	.50485	3. الارتباط المباشر لدائرة الرقابة الداخلية في لجنة التدقيق.
4	4.3171	.47112	4. بيان أهمية الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي.
5	3.8293	.54325	5. وجود هيكل تنظيمي واضح يسهل عملية الاتصال بين الإدارات في الشركة.
	4.3951	.19229	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر

من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن الفقرة (d2) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي

يبليغ 4.7561 بينما الفقرة (d5) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.8293.

الفرضية (5):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية وبالتالي تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

جدول (11)

الرتبة	وسط حسابي	انحراف معياري	
2	4.0732	.26365	1. التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
1	4.0732	.26365	2. تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.
3	3.3659	.62274	3. تسوية قضايا الإفصاح بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي.
4	3.8049	1.12293	4. مناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية في الشركة.
5	3.8293	.47906	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر

من متوسط أداة القياس. كما أن الفقرة (1)، (2) هما أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ

4.0732 بينما الفقرة (3) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.3659.

الفرضية (6):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات وإدارة الشركات فيما يتعلق بأنشطة لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلي.

جدول (12)

الرتبة	وسط حسابي	انحراف معياري	
3	4.2927	.46065	5- الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.
2	4.3171	.47112	6- مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.
6	3.3659	.62274	7- المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
5	3.8537	.88207	8- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.
1	4.5366	.50485	9- التأكد من استقلالية المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالح الأطراف التي تتعامل مع الشركة وحمايتها.
4	4.2927	.46065	10- التأكد من استقلالية المراجع الداخلي وعدم الحياد للإدارة.
	4.1098	.44661	متوسط عام

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر

من متوسط أداة القياس (3) كما أن الفقرة (9) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ

4.5366، بينما الفقرة (7) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.3659.

اختبار الفرضيات

فرضية (1):

Ho: لا توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة تصميم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في شركة الإسمنت الأردنية لافارج.

Ha: توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة تصميم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في شركة الإسمنت الأردنية لافارج.

جدول (13)

نتائج اختبار الفرضية (1)

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.0211	23.429

لقد تم استخدام اختبار One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 23.429) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين كفاءة تصميم نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في شركة الإسمنت الأردنية لافارج.

فرضية (2):

Ho: لا تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وبالتالي في تحسين نظم الرقابة الداخلية.

Ha: تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وبالتالي في تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (14)

نتائج اختبار الفرضية (2)

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.0211	5.565

لقد تم استخدام اختبار One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في

الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 5.565) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار

هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض

الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض

الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهي تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على

استقلالية المدقق الخارجي والداخلي وبالتالي في تحسين نظم الرقابة الداخلية.

فرضية (3):

Ho: لا يتأثر دور لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية لموظفيها وبالتالي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

Ha: يتأثر دور لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية لموظفيها وبالتالي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (15)

نتائج اختبار الفرضية (3)

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.0211	16.664

لقد تم استخدام اختبار One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في

الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 16.664) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار

هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض

الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض

الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني يتأثر دور لجنة التدقيق بالخبرة

العلمية والعملية لموظفيها وبالتالي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

فرضية (4):

Ho: لا يوجد دور لجنة التدقيق بالهيكل التنظيمي لدى الشركة وبالتالي لا يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

Ha: يتأثر دور لجنة التدقيق بالهيكل التنظيمي لدى الشركة وبالتالي يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

جدول (16)

نتائج اختبار الفرضية (4)

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.0211	46.456

لقد تم استخدام اختبار One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في

الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 46.456) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار

هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض

الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض

الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني يتأثر دور لجنة التدقيق بالهيكل

التنظيمي لدى الشركة وبالتالي يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

فرضية (5):

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية

وبالتالي تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية

وبالتالي تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية.

جدول (17)

نتائج اختبار الفرضية الخامسة (5)

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.0211	11.084

لقد تم استخدام اختبار One Sample t-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في

الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 11.084) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار

هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض

الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض

الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية وبالتالي تحسين فاعلية نظم الرقابة

الداخلية.

فرضية (6):

Ho: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات وإدارة الشركات فيما يتعلق بأنشطة لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلي.

Ha: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات وإدارة الشركات فيما يتعلق بأنشطة لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلي.

جدول (18)

نتائج اختبار الفرضية السادسة (6)

الوسط الحسابي للمدققين الخارجيين	الوسط الحسابي للإدارة	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
3.93	4.17	قبول	0.000	2.0211	1.457

لقد تم استخدام اختبار T-test for independent - sample ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 1.457) أقل من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho)، ونرفض الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات وإدارة الشركات فيما يتعلق بأنشطة لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بعد اختبار الفرضيات:

1- توجد إجراءات تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في

شركة الإسمنت الأردنية لافارج.

2- تسهم لجنة التدقيق في المحافظة على استقلالية المدقق الداخلي والخارجي وبالتالي في

تحسين نظم الرقابة الداخلية.

3- توصلت الدراسة إلى أن الخبرة العملية والعلمية لموظفيها تساهم في تحسين نظم الرقابة

الداخلية.

4- أن وجود هيكل تنظيمي لدى الشركة يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة الداخلية.

5- أن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة تؤدي إلى تحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية.

6- أن هناك توافق بين آراء مدققي الحسابات الخارجيين وإدارة الشركة فيما يتعلق بأنشطة

لجنة التدقيق ودورها في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أن يتم الإشراف من قبل هيئة الأوراق المالية على عمل اللجنة من حيث الاجتماعات وتعيين موظفيها ومتابعة التوصيات التي تنبثق عنها لمجلس الإدارة.
- 2- أن يكون للجنة دور فعال في كافة الأمور التي تهم المستثمرين والأطراف التي تتعامل مع الشركة.
- 3- الإشراف على تعيين موظفين دائرة الرقابة الداخلية ومتابعة استقلالهم عن الإدارة.
- 4- تفويض الصلاحيات إلى لجنة تدقيق وتوسيع أعمالها داخل الشركة.
- 5- متابعة مدقق الحسابات الخارجي والإشراف على توصيات مكتب التدقيق الخارجي.
- 6- متابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة.

المصادر والمراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إسماعيل، علي عبدالجابر الحاج علي، (2010). "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
2. جمعة، أحمد حلمي، (1999)، "تحو تحقيق فعالية وكفاءة لجان التدقيق لدعم الرقابة الاستراتيجية في الشركات المساهمة العامة الأردنية" مجلة المدقق، العدد (39)، ص 132-190، جمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمان، الأردن.
3. السعودي، شادي مزعل، (2007). "العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
4. سليمان، محمد مصطفى، (2006). "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص 127-130.
5. السويطي، موسى سلامة، (2006). "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، (أطروحة دكتوراه غير منشور)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

6. الشريف، إقبال، (2008). "جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
7. عبداللطيف، مضر، (2006). "مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن"، دراسات مجلة علمية في العلوم الإدارية، تصدر في الجامعة الأردنية، المجلد (33)، العدد (2)، تموز (2006)، ص 450-467.
8. الفار، عبدالمجيد الطيب، (2006). "إدارة الأرباح، أثر الحاكمة المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة"، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
9. الفرخ، عبدالرزاق محمد، (2001). "مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
10. مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، (2007). "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمة المؤسسية"، دراسة تحليلية للمقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (3)، عدد (1) عمان، الأردن، ص 47-71.

11. المنيف، عبدالله علي، والحميد، عبدالرحمن إبراهيم، (1998). "مهمات لجان المراجعة

ومعايير اختيار أعضائها"، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك

عبدالعزیز، مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد (11)، ص 37-68.

12. وراذ، عطائه وهلالی، محمد، (2003). "نموذج مقترح لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار

علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي الخامس عن التحكم المؤسسي

واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين، فندق ريجنسي بالاس، عمان، الأردن.

13. الوردات، خلف، (2003). "لجان التدقيق بين الواقع والطموح"، المؤتمر العلمي الخامس

عن التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين، فندق ريجنسي

بالاس، عمان، الأردن.

14. قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته.

ثانياً: المرجع باللغة الأجنبية:

1. Abbott, L.J. Park, S. & Peters, G.F.(2002)."Audit Committee, Characteristics and Financial Misstatement" A Study of the Efficiency of Certain Blue Ribbon Committee Recommendation, (On-Line), Available: <http://www.ssrn.com>.
2. Abbott,L.J., Parker,S., Peters, G. and Raghunandan, k.(2001) liThe Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees" (On-Line), Available: <http://www.ssrn.com>.
3. Beasley, M. S. (1996) "An Empirical Analysis ofthe Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud" The Accounting Review, Vol.
4. Carcello, J.V.Neal, T.L (2000) "Audit Committee Composition

- and Audit Reporting"**. Accounting Review Vol.(75) Issue.4
PP.453-467.
5. Citron, D.B.,(2000) "**The International Audit Firms as New Entrant-An Empirical Analysis of Auditor Selection in Greece, 1993-1997**" City University Business School, Frobisher Crescent, Barbican Center London EC2Y 8HB, UK, 2000.
 6. Coletti, A.C. Sedatole, K.L. & Towry, K.L.,(2005),"**The Effect of Control Systems on Accounting Review**" Vol.(80), Issue.2. pp:475-500.
 7. Colier, P. A., (1993),"**Factors Affecting the Formation of Audit Committees in Major UK listed Companies**" Accounting and Business Research, Vol.(23), Issue 91A. Pp.420-430.
 8. Crosley, G., (2005),"**Many Audite Committees are still Rubber Stamps**" Accounting Today, Vol. 19 Issue.(15) Pp.8-9
 9. Cuebas, Maria S.,(2010), "**The Role and Function of the Public Company Audit Committee**" (February 28,2010). (On-Line), Available:[http://ssrn .com/ a bstract= 1599684](http://ssrn.com/abstract=1599684)
 10. Drexler, M.P. (2003). **Beyond Legislated, "Independence - Internal Auditing Independence"**, Institute of Internal Auditors, inc.
 11. Felo, A. J., Krishnamurthy, F., and Solieri, S. A.,(2003), "**Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting**" An Empirical Analysis.(OnLine), Available: <http://www.ssrn.com>.
 12. Fitzsimon, A. p., Elifoglu, I. H., (2000), "**SEC Adopts New Audite Committee Disclosures**" Bank Accounting and Finance, Vol.(13) Issue 3, Pp. 75-80.

13. Goodwin, J. & Seow, J.L., (2002), **“The Influence of Corporate Governance**
14. **Mechanisms on the Quality of Financial Reporting & Auditing”**
The Perceptions of Auditors & Directors in Singapor.
Accounting & Finance Vol.(42) Issue .3.Pp.190-235.
15. Jenkins, N. T. (2002),**”Auditor Independence, Audit Committee Effectiveness and Earnings Managements”** Unpublished Doctoral Dissertation, the University of Lowe, USA. (On-Line), Available: <http://library.tamu.edu.com /UMI Microform>.
16. Klein, A.(1998).**”Economic Determinants Of Audit Committee Composition and Activity”**, (On-Line), available: <http://www.ssrn.com>
17. Klien, A.,(2000),**” Causes and Consequences of Variations in Audit Committee Composition”** (On-Line), Available: <http://www.ssrn.com>.
18. Knapp, Michael. C., (2001), **“An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management”** Journal of Accounting Research, pp.194-205.
19. Kohler, Annette, G.,(2005), **“Audit Committee in Germany— Theoretical Reasoning and Empirical Evidence”** Schmalenbach Business Review, Vol. 57 pp.229-252.
20. Mautaz, R. K., and Neary, R. D., (1979),**” Corporate Audit Committee-Quo Vadis?”** Journal of Accountancy Vol. (148) Issue 4, Pp.80-88.

21. Menon, k. & Williams, J.D.(1994),” **The Use of Audit committees for Moitoring**” Journal of Accounting & Puplic Policy.Vol.(13), Issue 2.Pp:115-145
22. Mohamad-Sori, Z. Mohamad. Sh., & Ms: Mohdsaad. S. Sh. (2007), **“Audit Committee Support Independence”**, University Putra Malaysia — Center of Excellance for Applied Financial and Accounting Studies. (On-Line), Available: <http://ssrn.com>.
23. Persaud, S.& Mason, A.(2000),”**Finance & Audit Committee Can Play Akey Role Both in Detecting Fraud & in Preventing it**”.**Candian FundRaiser**, (On-Line), Available:
24. Qin, B. (2007), **“The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality”**: U.S. Evidence. The lcfai Journal of Audit Practice, Vol.(4), No. 3, pp. 8-28 Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=799645>
25. Read, w.J. and Raghunandan, K. (2001), **“The State of Audit Committees” Journal of Accountancy**, Vol.(191).Issue.2
26. Rieger, J., (May, 2002) **“Second South-Eastern Europe Corporate Governance Roundtable: Transparency and Disclosure”** World, Bank, Pp. 1-7.
27. Rittenberg, E.L & Schwieger, J.B. (2004). **“Auditing in a Chaging Environment: SAS 99 Sarbanes Oxley”**. 4th Ed., South — USA. Weteren Part of the Thomson Corporation.
28. Rocco, R. V.,(1994),” **The Audit Committee**” Managerial Auditing Journal, Vol.(9) Issue 8 Pp.18-42.
29. Rouse, R.W., Borelli, M. R.,(2000),” **Audit Committees in an Era of Increased Scrutiny**” CPA Journal, Vol.(70) Issue 6, Pp.26-33.

30. Sawyer, L.B. Dittenhofer, M.A., & Scheiner, J.H., (2003), "**Sawyer's Internal Auditing— the Practice of Modern Internal Auditing**" 5th Ed. Published by the Institute of Internal Auditors.

الملاحق

الاستبانة

الأخ المجيب المحترم

تحية طيبة:

تهدف هذه الاستبانة إلى الحصول على معلومات عن دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين والإدارة في شركة الإسمنت الأردنية المساهمة العامة لأفارج.

لذا نرجو قراءة الاستبانة بدقة ووضع إشارة (X) أمام العبارة التي تعكس وجهة نظركم علماً بأن المعلومات التي ستدولون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وحيث كما عهدناكم واستعدادكم لمؤازرة ومساندة الباحث في إجراء الأبحاث التي تخدم تطور مجتمعنا يرى التعاون خلال إجابة الأسئلة الواردة في الاستبانة.

إن تقديمكم للمعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق أهداف دراسته والخروج بتوصيات لوضع الحلول المناسبة.

ومع العلم إن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة. وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. وأكد استعدادي لكم لتزويدكم بنتائج الدراسة إذا رغبتهم في ذلك.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الطالب

ماجستير محاسبة

موسى يوسف موسى فرح

القسم الأول

الرجاء وضع دائرة حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

(1) المؤهل العلمي:

- أ. دبلوم كلية مجتمع فأقل.
ب. بكالوريوس
ج. ماجستير.
د. دكتوراه.
هـ. أخرى (رجاء ذكرها.....)

(2) التخصص العلمي:

- أ. محاسبة.
ب. إدارة أعمال
ج. اقتصاد.
د. علوم مالية ومصرفية.
هـ. أخرى (رجاء ذكرها.....)

(3) المسمى الوظيفي:

- أ. مدير مالي.
ب. نائب مدير مالي
ج. رئيس قسم المحاسبية.
د. محاسب.
هـ. أخرى (رجاء ذكرها.....)

(4) عدد سنوات الخبرة في مجال عملكم الحالي:

- أ. أقل من 3 سنوات.
ب. من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات.
ج. من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات.
د. 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة.
هـ. 12 سنة فأكثر.

(5) عدد سنوات الخدمة في الشركة:

- أ. أقل من 5 سنوات.
ب. أكثر من 5 سنوات.
ج. أقل من 10 سنوات.
د. أكثر من 10 سنوات.
هـ. أكثر من 20 سنة.

القسم الثاني:

الرجاء وضع إشارة (X) أمام درجة الموافقة التي ترونها مناسبة لكل من العبارات التالية:

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
	أولاً:					
	الإجراءات التي تمارسها لجنة التدقيق في تحسين نظم الرقابة الداخلية.					
1	الإشراف على سياسات وبرامج الشركة لضمان التزامها بالسلوك والدستور الأخلاقي.					
2	دراسة الرقابة الداخلية وفحصها بالشركة بهدف تحديد نقاط الضعف.					
3	دراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية.					
4	دراسة نظم حماية الأصول.					
5	دراسة نظم الرقابة المحاسبية.					
6	التحقق من أداء مجلس الإدارة لمسؤولياته ومراقبة أداء العمل في الشركة.					
7	فحص مدى ملاءمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.					
8	تقييم اللجنة لتقرير الإدارة عن فاعلية نظم الرقابة الداخلية للشركة وكفائتها.					
	ثانياً:					
1	المؤهلات العلمية لموظفيها.					
1	درجة البكالوريوس في المحاسبة الحد الأدنى.					
2	درجة الماجستير في المحاسبة الحد الأدنى.					
3	درجة الدكتوراه في المحاسبة الحد الأدنى.					
4	لشهادات العملية CPA وغيرها.					
	ثالثاً:					
	الخبرات العملية لموظفي لجنة التدقيق.					
1	المعرفة الكافية في السياسات المحاسبية.					
2	المعرفة الكافية في الأمور الرقابية.					
3	الخبرات العملية في الشركات المساهمة.					
4	المعرفة في القوانين تشريعات.					

الرقم	العبارات	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
	رابعاً: الهيكل التنظيمي في الشركة.					
1	وجود هيكل تنظيمي في الشركة واضح يسهل عمل لجنة التدقيق.					
2	بيان أهمية موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي.					
3	الارتباط المباشر لدائرة الرقابة الداخلية في لجنة التدقيق.					
4	بيان أهمية الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي.					
5	وجود هيكل تنظيمي واضح يسهل عملية الاتصال بين الإدارات في الشركة.					
	خامساً: السياسات المحاسبية لإدارة الشركة.					
1	التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.					
2	تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.					
3	تسوية قضايا الإفصاح بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي.					
4	مناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية في الشركة.					
	سادساً: الاستقلالية للمدقق الداخلي والخارجي.					
1	ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة.					
2	تحديد اتعاب المراجع الخارجي.					
3	مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.					
4	تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والداخلي.					
5	الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.					
6	مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.					

موافق إلى حد قليل جداً	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد كبير جداً	العبارات	الرقم
					المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.	7
					فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.	8
					التأكد من استقلالية المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالح الأطراف التي تتعامل مع الشركة وحمايتها.	9
					التأكد من استقلالية المراجع الداخلي وعدم الحياد للإدارة.	10

*The Role Of The Audit Committee In Cement Corporations to
Improve Internal Control Systems: Empirical Study on Cement
Corporations in Jordan*

By: Mousa Yousef Mousa farah

Supervised by: Prof. Yousef Mustafa Sa'adeh

Abstract

The study comes in response to the importance of the Audit Committee in public shareholding companies due to its effective role in the efficiency of internal and external oversight systems. It was conducted at the Jordan Cement Company Lafarge and analyzed all information regarding the audit committees of the company's Governing Council

Sixty questionnaires that included questions on the active role of the audit committees in the company were distributed to the finance department managers, accountants and internal auditors. The questionnaire was also distributed to the managers and auditors of the subcontracted external audit company.

Statistical analysis methods were applied to select the study hypotheses. The analysis of the responses to the questionnaire questions showed that there are a range of activities undertaken by audit committees that have improved internal control systems from the perspective of the study sample.

The study, in light of these findings, presented some recommendations. The most important of which is the critical role of the Jordan Securities Commission to supervise the committee's activities such as meeting records, staff recruitment and the follow up of its recommendations to the Governing Council. There is a need for the audit committee to have an effective role in all matters of relevance to investors and stakeholders dealing with the company.

Frequencies

Statistics

		edlevel	special	job	exper	experi
N	Valid	41	41	41	41	41
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

edlevel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	31	75.6	75.6	75.6
	3.00	10	24.4	24.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	26	63.4	63.4	63.4
	3.00	4	9.8	9.8	73.2
	4.00	11	26.8	26.8	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

job

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	1	2.4	2.4	2.4
	2.00	1	2.4	2.4	4.9
	3.00	2	4.9	4.9	9.8
	4.00	27	65.9	65.9	75.6
	5.00	10	24.4	24.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

exper

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	4	9.8	9.8	17.1
	3.00	8	19.5	19.5	36.6
	4.00	5	12.2	12.2	48.8
	5.00	21	51.2	51.2	100.0
	Total		41	100.0	100.0

experi

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	13	31.7	31.7	39.0
	3.00	11	26.8	26.8	65.9
	4.00	8	19.5	19.5	85.4
	5.00	6	14.6	14.6	100.0
	Total		41	100.0	100.0

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.888	35

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	41	4.00	5.00	4.2927	.46065
a2	41	3.00	5.00	4.2927	.84392
a3	41	3.00	5.00	3.8293	.86320
a4	41	3.00	5.00	3.6098	.62762
a5	41	4.00	5.00	4.0732	.26365
a6	41	4.00	5.00	4.7805	.41906
a7	41	4.00	5.00	4.0732	.26365
a8	41	3.00	5.00	4.0488	.73997
h1	41	3.88	5.00	4.1250	.30746
Valid N (listwise)	41				

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
f1	41	4.00	5.00	4.2927	.46065
f2	41	2.00	5.00	2.9024	.73501
f3	41	2.00	5.00	3.5854	.94804
f4	41	2.00	5.00	3.8049	1.12293
h2	41	2.50	5.00	3.6463	.74367
Valid N (listwise)	41				

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	41	1.00	5.00	3.1220	1.32656
b2	41	4.00	5.00	4.5366	.50485
b3	41	2.00	5.00	3.3659	.94223
b4	41	4.00	5.00	4.0732	.26365
c1	41	4.00	5.00	4.7805	.41906
c2	41	4.00	5.00	4.3171	.47112
c3	41	3.00	5.00	4.0976	.73501
c4	41	3.00	5.00	4.0976	.73501
h3	41	3.50	5.00	4.0488	.40299
Valid N (listwise)	41				

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d1	41	4.00	5.00	4.5366	.50485
d2	41	4.00	5.00	4.7561	.43477
d3	41	4.00	5.00	4.5366	.50485
d4	41	4.00	5.00	4.3171	.47112
d5	41	3.00	5.00	3.8293	.54325
h4	41	4.20	5.00	4.3951	.19229
Valid N (listwise)	41				

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
e1	41	4.00	5.00	4.0732	.26365
e2	41	4.00	5.00	4.0732	.26365
e3	41	3.00	5.00	3.3659	.62274
e4	41	2.00	5.00	3.8049	1.12293
h5	41	3.25	5.00	3.8293	.47906
Valid N (listwise)	41				

T-Test

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h1	41	4.1250	.30746	.04802
h2	41	3.6463	.74367	.11614
h3	41	4.0488	.40299	.06294
h4	41	4.3951	.19229	.03003
h5	41	3.8293	.47906	.07482

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
h1	23.429	40	.000	1.12500	1.0280	1.2220
h2	5.565	40	.000	.64634	.4116	.8811
h3	16.664	40	.000	1.04878	.9216	1.1760
h4	46.456	40	.000	1.39512	1.3344	1.4558
h5	11.084	40	.000	.82927	.6781	.9805

T-Test

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Group Statistics

jo	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h6 1.00	31	4.1667	.46547	.08360
5.00	10	3.9333	.34427	.10887

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
								95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
h6 Equal variances assumed	2.668	.110	1.457	39	.153	.23333	.16019	-.09068-	.55734
Equal variances not assumed			1.700	20.596	.104	.23333	.13726	-.05246-	.51913

Descriptives

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
f5	41	4.00	5.00	4.2927	.46065
f6	41	4.00	5.00	4.3171	.47112
f7	41	3.00	5.00	3.3659	.62274
f8	41	3.00	5.00	3.8537	.88207
f9	41	4.00	5.00	4.5366	.50485
f10	41	4.00	5.00	4.2927	.46065
h6	41	3.67	5.00	4.1098	.44661
Valid N (listwise)	41				

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.790	8

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.895	4

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.654	8

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.841	5

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.684	4

Reliability

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	41	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	41	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.855	6

SAVE OUTFILE='C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\mousa farah.sav' /COMPRESSED.